



النهوض بريادة الأعمال في أوساط الشباب في دولة فلسطين المحتلة: خيار فعّال لمكافحة البطالة

د. سمير عبدالله علي

مدير البحوث في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)،
رام الله – فلسطين

ملخص

تحاول هذه الدراسة تحديد السياسات والحوافز الكفيلة بتمكين الشباب الفلسطينيين من إنشاء مشروعاتهم الخاصة وتحقيق استدامتها. وقد انطلقت الدراسة من تحليل مسح السكان البالغين في دولة فلسطين المحتلة، الذي بيّن أن 9.5% من الشباب (في فئة العمر 18-34) يمتلكون مشروعات أُطلقت خلال 42 شهراً من تاريخ إجراء المسح الأخير في يوليو 2012، وأن 1.3% من الشباب من الفئة العمرية نفسها فقط يمتلكون مشروعات نجحت في الانتقال إلى مرحلة الاستقرار؛ أي تجاوز عمرها 42 شهراً. وتبيّن وجود علاقة طردية بين مستوى التعليم وريادة الأعمال، وأن عدد الرياديين بلغ 4 أضعاف عدد الرياديات. كما تبين وجود تفاوت في مستويات انتشار الريادة، وقدرتها على الاستدامة، بحسب الجنس والمنطقة ونوع التجمع السكاني.

وركزت الدراسة على تحليل نقاط القوة والضعف في بيئة الأعمال، والعوائق والمخاطر التي تواجه تطور مشروعات الشباب واستدامتها؛ حيث تبين أن العوائق الرئيسية تعود إلى حالة عدم الاستقرار السياسي الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي وسياساته المعادية للتنمية، ومن نظرة المجتمع السلبية تجاه مشاركة الشباب الاقتصادية. وتبين أيضاً أن أبرز نقاط الضعف والنواقص تكمن في عدم تعليم مهارات ريادة الأعمال في مختلف مراحل التعليم، والنظرة السلبية إلى التعليم والتدريب المهني، وصعوبة الوصول إلى التمويل، وعدم وجود محفزات لمشروعات الشباب الصغيرة جداً والصغيرة، وضعف برامج الدعم والاحتضان لمشروعات الشباب. وتورد الدراسة توصيات من شأنها التغلب على العقبات والنواقص، وزيادة ريادة الشباب وتحسين فرص الاستدامة لمشروعاتهم.

المصطلحات الأساسية

الريادة في فلسطين، ريادة الشباب، مشروعات الشباب.

واقع المشاركة الاقتصادية للشباب في دولة فلسطين المحتلة

يُعد المجتمع الفلسطيني من المجتمعات الفتية، فقد بلغ عدد السكان ممن تقل أعمارهم عن 34 سنة 3.4 مليون (أي 76.8%) من أصل 4.4 مليون هم إجمالي عدد السكان في دولة فلسطين المحتلة في عام 2013. وبلغت نسبة من هم في سن 14 سنة فما دون 40.8%، ومن هم في الفئة العمرية (15-34 سنة) نحو 36% من السكان في العام نفسه.¹

وتشير بيانات مسح القوى العاملة لعام 2013 في دولة فلسطين المحتلة، إلى أن عدد السكان في سن العمل (15 سنة فأكثر) بلغ 2649 ألف نسمة، وكان عدد القوى العاملة (Labor Force) 1155 ألف نسمة؛ أي إن معدل المشاركة الاقتصادية (Participation Rate) العام بلغ 43.6% تقريباً. أما معدل مشاركة الشباب فقد بلغ 29.3% لشريحة الشباب المبكر (15-24 سنة)؛ أي أقل من معدل المشاركة العام بـ 14.3 نقطة مئوية، ووصل إلى 59.8% لشريحة الشباب الناضج (25-34 سنة)، وكان أعلى من معدل المشاركة العام بـ 16.2 نقطة مئوية. وتبيّن وجود تفاوت كبير في معدل المشاركة الاقتصادية للشباب بحسب الجنس؛ حيث بلغ معدل مشاركة الذكور في الفئة العمرية (25-34 سنة) 89.2% عام 2013، في حين لم يتجاوز معدل مشاركة الإناث من الفئة العمرية نفسها 29.1%. ويفوق معدل مشاركة النساء في الفئة العمرية (25-34) معدل المشاركة العام للنساء بنحو 12 نقطة مئوية.²

يعاني الشباب من الجنسين البطالة المرتفعة جداً؛ حيث بلغ معدلها 41% لدى فئة الشباب المبكر (15-24)؛ أي بزيادة 17.6 نقطة مئوية عن معدل البطالة العام، وبلغ 25.2% لدى فئة الشباب الناضجين (25-34) وذلك لعام 2013. وتفاوت معدل البطالة في أوساط الشباب بشكل كبير بحسب الجنس أيضاً؛ حيث بلغ 36.9% للذكور، و64.7% للإناث في الفئة العمرية (15-24). وبلغ معدل البطالة في الفئة العمرية (25-34) 18.1% للذكور و48% للإناث في عام 2013.³

كما يلاحظ أن معدلات البطالة بين الشباب من الجنسين الذين حصلوا على تعليم لمدة 13 سنة فأكثر بلغت 27.9%، وكانت أعلى من معدلات البطالة لمستويات التعليم الأدنى. ويرجع ذلك بالأساس إلى ارتفاع نسبة البطالة بين النساء ممن حصلن على 13 سنة تعليم فأعلى؛ حيث بلغت 47%، بينما كانت 16.4% للذكور. أما معدل البطالة في أوساط الخريجين الحاصلين على شهادة الدبلوم المتوسط فأعلى فقد بلغت 30.2% عام 2013، وقد تفاوت هذا المعدل؛ حيث كان الأعلى (42.7%) في مجال العلوم التربوية وإعداد المعلمين، تلاه معدل البطالة في مجال الصحافة والإعلام (39.9%) والخدمات الشخصية (34.7%) والعلوم الاجتماعية والسلوكية (34.3%) والعلوم الإنسانية (33.5%) وعلوم الحاسوب (32.6%) والعلوم الطبيعية والرياضيات والإحصاء (30.8%) والأعمال التجارية والإدارية (26.2%)، والهندسة والمهن الهندسية (24.3%)، والعلوم المعمارية والبناء (18.8%).⁴

أهمية الدراسة

يعد الشباب الشريحة السكانية الأكثر حيوية وطاقة وتعلماً وقدرة على العطاء في كل مجتمع، وهي الفئة التي جرى الاستثمار في إعدادها وتعليمها من قبل الأسر والحكومات لتأهيلها للانتقال بالواقع الاقتصادي والاجتماعي المعاش إلى مستقبل أفضل. وفي الدول التي تتميز بفتوتها، مثل فلسطين، يحتل الاهتمام بتوظيف طاقات الشباب فيها بصورة رشيدة وفعالة قمة الأولويات والتحديات الكبرى التي تواجه صانعي السياسات فيها، وخصوصاً تلك التي تعول على رأس مالها البشري لقيادة قاطرة تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. وفي ظل تضخم القطاع الحكومي وشحّ الوظائف فيه، وانتقال الشركات الكبرى إلى استخدام التكنولوجيات الحديثة الموفرة في استخدام الأيدي العاملة، بات البحث عن مجالات توظيف إضافية وغير تقليدية للأيدي العاملة من خلال تمكينهم من إقامة مشروعاتهم الخاصة مسألة تستحق الجهد والاهتمام. ويتضح من البيانات حول البطالة بين الخريجين الفلسطينيين، أنها مرتفعة في التخصصات كافة، بما فيها التخصصات المؤهلة لدخول معترك الريادة الاقتصادية والاجتماعية، مع العلم أن الخريجين في جميع التخصصات يُفترض أنهم تمكنوا من تطوير مهاراتهم الأساسية، مثل: مهارات الاتصال والتفاوض وتحليل المشكلات والقيادة، بدرجات متفاوتة تمكنهم من تأسيس مشروعاتهم الخاصة إذا ما تلقوا التوجيه المناسب والدعم. وسيؤدي إهمالهم وتركهم عاطلين عن العمل إلى ضياع الاستثمار الذي بذلته الدولة والأسر خلال إعدادهم لسنوات طويلة، فضلاً عن الآثار المدمرة التي ستتركها البطالة على نفسياتهم وسلوكهم، وعلى أسرهم وفي البيئة المحيطة بهم. ومن هنا، فإن خيار الريادة يستحق الاهتمام وعلى قدم المساواة مع خيارات التشغيل الأخرى كونه سيشكل مجالاً رحباً لاستيعاب أجزاء متزايدة منهم إن هو حظي بجهود كافية ومدروسة لاستغلاله. وتشكل هذه الدراسة المستندة إلى القرائن المستخلصة من التجربة، وهي الأولى من نوعها في فلسطين، محاولة جادة لتحليل بيئة الريادة، وتشخيص نواقصها والفرص التي تتيحها لتحديد السياسات الضرورية لتحويلها إلى بيئة تمكينية تساعد الشباب على إطلاق مبادراتهم الريادية، وتأمين أماكن عمل لأنفسهم ولأقرانهم.

أهداف الدراسة

يشكل الشباب في الفئة العمرية (18-34) شريحة واسعة ومهمة جداً من الموارد البشرية الفلسطينية كما أشرنا سابقاً. وهم يعانون معدلات بطالة مرتفعة جداً، وخصوصاً الذين تلقوا تعليماً لمدة 13 عاماً فأكثر. وقد بين مسح الريادة الذي أجراه معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ارتفاع معدلات انخراط الشباب في ريادة الأعمال، ولكن معظم مشروعاتهم أنشئت بدافع الضرورة الاقتصادية، وخصوصاً المشروعات التي أنشأتها النساء. كما كانت المعدلات المرتفعة جداً لفشل مشروعات الشباب وتوقفها ناجمة عن المعوقات والنواقص في بيئة إعدادها التي تحول دون تجاوز مرحلة الريادة المبكرة والانتقال إلى مرحلة الاستقرار. وتهدف هذه الورقة إلى تشخيص تلك العوائق والنواقص، والبحث في السبل

الكفيلة بزيادة مشروعاتهم التي تنشأ بدافع استغلال الفرص، وتحسين قدرتهم على تحقيق الاستفادة لمشروعاتهم التي تحقق لهم عملاً مستداماً، وتوجد أيضاً الآلاف من فرص العمل للآخرين.

منهجية الدراسة

لتحقيق الأهداف المذكورة سابقاً، اعتمدت الدراسة الوسائل الآتية:

- مراجعة الدراسات السابقة حول موضوع ريادة الشباب في فلسطين، ودراسة تجارب بعض الدول التي نجحت في تشجيع انخراط الشباب في ريادة الأعمال.
- تحليل بيانات ريادة الشباب في مسح السكان البالغين (Adult Population Survey-APS)⁵ الذي نفذه معهد (ماس) بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في عامي 2010 و2012. وتم إجراء هذا المسح في إطار مرصد الريادة العالمي (Global Entrepreneurship Monitor)،⁶ وبالتزامن مع مسوحات الريادة في 67 دولة في عام 2012، وباستخدام استبانة موحدة معدة من قبل المرصد العالمي. وتتم تعبئة الاستمارة من خلال المقابلة المباشرة لعينة المسح العشوائية التي تمثل مجتمع السكان البالغين ضمن الفئة العمرية (18-64 سنة) من الجنسين، وفي جميع المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية في دولة فلسطين المحتلة. وبلغ تعداد عينة المسح 2000 فرد من السكان البالغين، نصفهم من الإناث.
- استخدام بيانات مسح الخبراء الوطنيين (National Expert Survey-NES)⁷ لعام 2012 لتقييم الظروف المؤثرة في بيئة الأعمال الريادية في فلسطين. وقام بإجراء هذا المسح معهد (ماس)، وتضم عينته 36 خبيراً فلسطينياً في مختلف المجالات المتعلقة بالريادة. وقد ساعدت هذه البيانات في التعرف على بيئة الريادة في فلسطين، وتحديد السياسات المناسبة للنهوض بالريادة بين الشباب.
- استخدام بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للتعرف إلى خصائص الشباب الفلسطيني والمتعلقة بمشاركتهم في سوق العمل والمستوى التعليمي لهم.
- الجمع والتحليل لبيانات وزارة التربية والتعليم العالي لتكوين صورة واضحة حول النظام التعليمي ودوره في تنمية روح الريادة وثقافتها لدى الطلبة.

مفهوم الريادة الاقتصادية

تعبير الريادة الاقتصادية مشتق من الكلمة الفرنسية (Entreprendre)، التي تعني الشخص الذي يقوم بإنشاء مشروع تجاري. وبرغم تداول هذا المصطلح في الأدب الاقتصادي منذ فترة طويلة، فإنه لا يوجد اتفاق على تعريفه فيما بين الاقتصاديين كأفراد، أو بين مدارس الفكر الاقتصادي أيضاً. فهناك من

يعد الريادة الاقتصادية عملاً خارقاً ومتميزاً يقوم به أناس لديهم مواهب وقدرات متميزة، وتقود أعمالهم إلى تغييرات ذات تأثيرات عميقة في عمليات الإنتاج والتسويق ومراكمة الثروة. بالمقابل هناك من يرى أن الريادة هي أي عمل يقوم به شخص أو مجموعة من الأشخاص لإنتاج سلعة أو خدمة قابلة للتجارة. ويقع ما بين هذين التعريفين المتطرفين العديد من التعريفات الأخرى.

ركز الاقتصاديون الأوائل من المدرسة الكلاسيكية على دراسة عوامل الإنتاج الثلاثة: الأرض، والعمل، ورأس المال. وحاولوا تبيان دور كل منها في إنتاج الثروة. فقد رأى الطبيعيون (Physiocrats, 1750-1780) أن الزراعة (الأرض) هي مصدر زيادة الثروة، بينما رأى رواد المدرسة الكلاسيكية - آدم سميث وديفيد ريكاردو، وكارل ماركس - أن مصدر زيادة الثروة يأتي من عنصر العمل. أما المدرسة النيوكلاسيكية، فقد رأت أن رأس المال هو مصدر زيادة الثروة، بحكم دوره القيادي في جمع عناصر الإنتاج الأخرى في العملية الإنتاجية. وأشار عالم الاقتصاد البريطاني ألفريد مارشال (Alfred Marshall 1842-1924) إلى عنصر التنظيم (Organization) كعنصر من عناصر الإنتاج، وهو الدور الذي يقوم به الرأسمالي عادة في الاقتصاد الرأسمالي، واعتبره القوة المحركة لإنتاج الثروة والنمو الاقتصادي. وفتحت إضافة ألفريد مارشال الباب أمام تطوير فكرة "المنظم" ودوره المركزي من قبل اقتصاديين آخرين.⁸

وقد أحدثت كتابات الاقتصادي النمساوي جوزيف شومبيتر (Joseph Schumpeter 1883-1950)، التي اعتبرت الرياديين قوة تغيير أساسية في التطور الاقتصادي، اهتماماً واسعاً بموضوع الريادة في الأوساط الأكاديمية، وخصوصاً تعريفه للريادة بأنها التجديد والابتكار وأن الريادي هو الشخص الذي يقوم باستحداث سلع وطرق إنتاج وأسواق وطرق تنظيم جديدة. كما ظهر العديد من التعريفات للريادة والرواد في اللغة العربية؛ حيث بين كتاب "الإدارة والأعمال"، أنه يقصد بالريادة "خصائص وسلوكيات تتعلق بالبدء بعمل ما والتخطيط له وتنظيمه وتحمل مخاطره والإبداع في إدارته".⁹

وعلى الرغم من تعدد التعريفات، فإن التعريف الأكثر تداولاً لريادي الأعمال أنه "الشخص الذي يتحمل المخاطرة كاملة تجاه العمل التجاري الذي يديره". فالريادي يقوم بالتخطيط والتهيئة أو التخصيص لعناصر الإنتاج الضرورية من رأس مال وأرض وتوظيف عاملين من بين أفراد أسرته أو آخرين، والجمع بينها وإدارتها لإنتاج سلع أو خدمات وتسويقها.

أما مرصد الريادة العالمي (Global Entrepreneurship Monitor)، فيعرف الريادة بأنها "المبادرات الفردية أو الجماعية التي تنتج سلعاً وخدمات لغرض تحقيق ربح"، وأن "الريادي هو الشخص الذي يقوم بإنشاء مشروع تجاري وتشغيله وتحمل مخاطره بصرف النظر عن حجم المشروع، وتسجيله كشخصية اعتبارية أو البقاء ضمن القطاع غير المنظم (Informal)". كما اعتمدت الدراسة في تحديد المقصود بالشباب أنهم السكان في الفئة العمرية (18-34 سنة)، وهي تضم شريحة الشباب المبكر (18-24 سنة) وشريحة الشباب الناضجين (25-34 سنة).

ويقسم مرصد الريادة العالمي (GEM) النشاطات الريادية إلى مراحل مختلفة؛ حيث يعد النشاط الريادي، في المراحل المبكرة إذا لم يمض على تأسيسه 42 شهراً، وتنقسم المشروعات الريادية في هذه المرحلة إلى نوعين: المشروعات الناشئة (Nascent Business) التي لا يجري خلالها دفع رواتب أو أجور للعاملين، والمشروعات الجديدة (New Business) التي يبدأ فيها الريادي بدفع رواتب أو أجور للعاملين معه. وإذا بقي المشروع قائماً ونشطاً لمدة 42 شهراً فأكثر فإنه يدعى مشروعاً مستقراً (Established Business).

ويصنف المرصد (GEM) رياديين الأعمال إلى نوعين، هما: رياديو الضرورة، ورياديو الفرصة. ويعرف رياديو الضرورة بأنهم الأشخاص الذين يلجؤون إلى تأسيس مشروعات خاصة لتحقيق دخل يعتاشون منه؛ بسبب عدم توافر بديل آخر. وتتصف ريادة الضرورة بأنها في الغالب لا تعتمد على الإبداع والتجديد، وإنما تعتمد على تكنولوجيات بدائية قليلة التكاليف. أما النوع الثاني؛ أي رياديو الفرصة، فهم الأشخاص الذين يقيمون مشروعاتهم لاستغلال الفرص المتاحة في السوق، مثل تقديم خدمة أو إنتاج سلعة جديدة لزيادة دخلهم، أو لتحسين أمنهم الوظيفي واستقلاليتهم. وفي كثير من الأحيان يتصف هذا النوع من الريادة بالابتكار والإبداع واستخدام تكنولوجيات حديثة.

مراجعة الدراسات السابقة

قيمت بعض الدراسات السابقة السياسات الحكومية التي ركزت في البداية على إطلاق برامج خاصة للنهوض بريادة الأعمال؛ مثل إقامة صناديق لدعم الريادة، وتقديم دعم حكومي، وإقامة مراكز حكومية لتطوير الأعمال، وتطبيق مساقات جامعية لتدريس ريادة الأعمال. وأشار راسل سوبل (Sobel, 2008) إلى أن هذه السياسات لم تحقق أهدافها.¹⁰ واستعرض ستيفن كريفت وراسل سوبل خلاصة هذا النقاش في دراستهما "السياسة العامة، الريادة، والحرية الاقتصادية"،¹¹ إضافة إلى ما توصل إليه ريتشارد فلوريدا (Richard Florida, 2002) في دراسته "The Rise of the Creative Class"، التي أشار فيها إلى ضرورة التركيز على جعل البلد أكثر جاذبية لاستقطاب الرياديين المبدعين ورعايتهم، بدلاً من التركيز على تطوير مدخلات رأس المال. وأوردت الدراسة أيضاً استنتاجات وتأكيدات آخرين، منهم: كوارتني ولاوسون (Gwartney and Lawson, 2002) وفار لورد وفولنبرغ (Far Lord and Wollenberg, 1998) وكوارتني ولاوسون وهولكامبه (Gwartney et al, 2002)، وكول (Cole 2003)، وبويل (Boyle 2003)، أن تعزيز الحرية الاقتصادية للفرد هو مفتاح النمو والازدهار بعد إثباتهم وجود علاقة إيجابية بين تطور الريادة والرقم القياسي للحرية الاقتصادية.

واهتم الباحثون بإيجاد العلاقة ما بين ريادة الأعمال والنمو الاقتصادي، وتوصلوا إلى إجماع على أهمية النشاطات الريادية في النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية معاً؛ حيث أشارت دراسة رينولد، وهاي، وكامب (Reynolds, Hay, and Camp) إلى أن ثلث الاختلافات في معدلات النمو الاقتصادي بين الدول أو المناطق يمكن أن تعزى إلى التمايزات في مستوى ريادة الأعمال فيما بينها.¹² وتؤكد دراسة زاخاراكيس، وبيجيريف، وشيبيرد (Zacharakis, Bygrave, and Shepherd) التي بحثت في مصادر النمو في 16 دولة

متقدمة، أن نشاط ريادة الأعمال يفسر نحو نصف الاختلافات في نمو الناتج المحلي الإجمالي فيما بين تلك البلدان¹³. Zacharakis et al, 2000.

ويجري تصنيف الدول في مرصد الريادة العالمي (GEM) في ثلاث مجموعات: الأولى وهي الدول التي يعتمد نموها الاقتصادي على المصادر الجديدة (Factor-Driven)، والدول التي يعتمد نموها على الكفاءة (Efficiency-Driven)، والدول التي يعتمد نموها على الابتكار (Innovation-Driven).¹⁴ وأكدت الأدبيات وجود بعض الاختلافات في دوافع النشاط الريادي ومحدداته بين مجموعات الدول المختلفة؛ حيث أشارت إلى ارتفاع نسبة الأعمال الريادية المدفوعة بالضرورة الاقتصادية في الدول التي يعتمد نموها على المصادر، بينما ترتفع نسبة الأعمال الريادية التي تقام بدافع استغلال الفرص في الدول التي يعتمد نموها على الكفاءة والابتكار.

كما أظهرت بيانات مرصد الريادة العالمي وجود تباين في محددات الريادة بين الاقتصادات المختلفة؛ حيث كانت محددات الريادة في الاقتصادات التي يعتمد نموها على مصادر تشمل: حجم السوق، والبنية التحتية، وتوافر التمويل، وبرامج الدعم الحكومية، والتعليم العالي والتدريب، والجاهزية التكنولوجية. أما محددات الريادة في الاقتصادات التي يعتمد نموها على الكفاءة فتشمل: حجم السوق، وانفتاح السوق الداخلية، وبرامج الدعم الحكومي، وانتقال نتائج البحث والتطوير. وفي الاقتصادات التي وصلت المرحلة التي يقود نموها الابتكار اشتملت محددات الريادة على: حجم السوق، والبيئة الثقافية المواتية، والتمويل، والبنية التحتية التجارية والمهنية، وتعليم الريادة في المراحل الابتدائية والثانوية والتعليم العالي.¹⁵

وأكدت الأدبيات ضرورة الابتعاد عن الوصفات الجاهزة لدى السعي للنهوض بالنشاط الريادي، فالسياسات والمحفزات التي قد تحقق تقدماً في بعض البلدان، يمكن أن تفشل في بلدان أخرى. فقد أشارت إيليس وآخرون (Ellis et al, 2011)¹⁶ إلى أن النهوض بريادة الأعمال يتطلب وضع استراتيجيات استهداف عملية، تستند إلى فهم الظروف الخاصة التي تواجه الرياديين في المناطق والبلدان المختلفة، وخصوصاً ما يتعلق منها بالبيئة الاقتصادية والتكنولوجية والقانونية والثقافية التي ينشط الرياديون في ظلها، والتي تحدد قراراتهم للبدء بفتح مشروع، وفرص نجاحهم.

بيّنت نتائج تقرير مرصد الريادة العالمي ومؤسسة شباب الأعمال الدولية¹⁷ أن معدلات انخراط الشباب (18-34) في مراحل الريادة المبكرة كانت الأعلى في منطقة ما وراء الصحراء الإفريقية؛ حيث بلغت 29.1% من الأفراد في تلك الفئة، منهم 32.3% أطلقوا مشروعاتهم بدافع الضرورة، و56.1% منهم بدافع استغلال الفرص. وقد سُجّل أدنى معدل انخراط في الريادة في الدول الأوروبية خارج الاتحاد الأوروبي؛ حيث شارك في النشاطات الريادية المبكرة 8.5% من إجمالي الشباب في الفئة العمرية نفسها، منهم 32.4% بدافع الضرورة الاقتصادية، و62.1% بدافع الفرص. وكانت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ثاني أضعف منطقة؛ حيث بلغت نسبة المنخرطين في الريادة المبكرة 9%، منهم 35.5% بدافع الضرورة، و56.1% بدافع الفرص.

أكدت نتائج المسح وجود علاقة إيجابية وثيقة بين التعليم ومعدلات المشاركة في النشاط الريادي. وتبين أيضاً أن التمويل الشخصي مايزال يؤدي دوراً مهماً في تمويل المشروعات الريادية في المراحل المبكرة في جميع أنحاء العالم. وتفاوتت نسبته من 57.6% في منطقة أمريكا اللاتينية، و54.5% في دول جنوب الصحراء الإفريقية، إلى 42.6% في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، و31.6% في منطقة جنوب آسيا والباسفيك. كما تؤدي الأسرة دوراً مهماً في تمويل المشروعات الريادية، وتفاوتت نسبة تمويلها، فهي 35.9% في جنوب آسيا والباسفيك، و21.4% في الشرق الأوسط وجنوب إفريقيا، و20.4% في منطقة جنوب الصحراء الإفريقية، و14.8% في أمريكا اللاتينية والكاريبية. أما التمويل من المصارف والأدوات المشابهة، فقد تبين أن دورها كان الأكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ حيث شكل 30.6% من تمويل المشروعات الريادية، ثم جاءت مناطق جنوب آسيا والباسفيك، وأمريكا اللاتينية والكاريبية، وجنوب الصحراء الإفريقية، التي أسهم فيها تمويل البنوك وشبه البنوك بنسبة 23.4% و19.9% و18.9% على التوالي. أما نسبة التمويل المقدم من الأصدقاء فقد كانت الأعلى في منطقة جنوب آسيا والباسفيك بنسبة 5.6%، وتلتها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 4.7%. وبلغت في أمريكا اللاتينية والكاريبية، وفي جنوب الصحراء الإفريقية 3.2% و2.8% على التوالي.

أما التحديات التي تواجه الشباب عند اتخاذهم القرار بإطلاق مشروعاتهم، فيمكن أن تعزى إلى عوامل جغرافية أو ثقافية تخص البيئة العامة أو المنطقة التي يعيش فيها الشباب. ومن الممكن أن تتأثر قراراتهم بالجنس أو الثقافة، أو البناء التربوي، أو بسبب الظروف الاقتصادية أو السياسية التي تواجهه منطقة ما.¹⁸

واقع ريادة الأعمال وخصائصها في أوساط الشباب في دولة فلسطين المحتلة

يلقي هذا القسم من الدراسة الضوء على مستوى الانتشار والخصائص والعوائق المتعلقة بريادة الشباب في فلسطين، والمستنتجة من تحليل مسح السكان البالغين في الأراضي الفلسطينية للعامين 2010 و2012. كما يتضمن تأثير ريادة الشباب في التشغيل أيضاً.

معدلات انتشار ريادة الأعمال في أوساط الشباب في دولة فلسطين المحتلة

ارتفع عدد الشباب في دولة فلسطين المحتلة في فئة العمر (18-34 سنة) المنخرطين في نشاطات ريادة الأعمال لعام 2012 إلى نحو 134.7 ألف شاب وشابة يشكلون 10.8% من مجموع السكان في تلك الفئة العمرية،¹⁹ مسجلاً ارتفاعاً محدوداً في معدل الريادة الذي بلغ 10.3% من إجمالي عدد الشباب (18-34) في عام 2010. ويعكس النمو المتواضع حالة الاقتصاد الفلسطيني الذي بدأ يشهد تراجعاً في أداؤه بعد عام 2011. ويظهر التراجع في الاقتصاد بشكل واضح أيضاً في انخفاض عدد المبادرات الريادية الناشئة (Nascent Business) للشباب في الفئة العمرية نفسها في عام 2012 بنسبة 19.8%، مقارنة بعدد المبادرات الريادية الناشئة عام 2010، وانخفاض معدل الريادة (أي عدد الرياديين إلى إجمالي عدد الأفراد في شريحة الشباب) في المرحلة ذاتها بنسبة 26.3%؛ حيث هبطت نسبة الرياديين في مرحلة النشوء المبكر من 7.6% من إجمالي أفراد الفئة العمرية إلى 5.6% بين عامي 2010 و2012.²⁰

أما بالنسبة إلى عدد الرياديين الذين وظفوا عمالاً، وبدؤوا بدفع أجور وكانت أعدادهم ومشروعاتهم أقل من 42 شهراً، والتي تسمى "المشروعات الجديدة-Baby Business" فقد زاد عددهم بنسبة 123.5٪، وارتفعت بذلك نسبة الرياديين فيها من 1.9٪ إلى 3.9٪ من إجمالي أفراد الفئة العمرية في عام 2012 مقارنة بعام 2010. كما لوحظت الظاهرة نفسها في تطور عدد الرياديين الذين تجاوزت مشروعاتهم 42 شهراً والتي تسمى "مشروعات مستقرة-Established Business"؛ حيث ارتفع عدد الرياديين فيها بنسبة 77٪ للفترة نفسها، وارتفع بذلك معدل الريادة فيها من 0.8٪ من مجموع أفراد الفئة السكانية (18-34) في عام 2010 إلى 1.3٪ من مجموع الفئة العمرية ذاتها في عام 2012 (انظر الجدول رقم 1).²¹

الجدول 1

تقديرات التغير في عدد الرياديين الشباب (18 - 34) ومعدل الريادة في المراحل المختلفة في عامي 2010 و 2012

السنة	عدد السكان (34-18)	مجموع الرياديين الشباب (34-18)		المشروعات الناشئة		المشروعات الحديثة		المشروعات القائمة	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
2010	1,145,161	117,952	10.3	87,032	7.6	21,758	1.9	9,161	0.8
2012	1,247,028	134,679	10.8	69,834	5.6	48,634	3.9	16,211	1.3
التغير %	8.9	14.2	4.9	(19.8)	(26.3)	123.5	105.3	77.0	62.5

المصدر: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، مسح السكان البالغين لعامي 2010 و2012. وتم احتساب عدد السكان في فئة العمر (18-34) من الإحصاءات الخام لمسح القوى العاملة لعامي 2010 و2012.

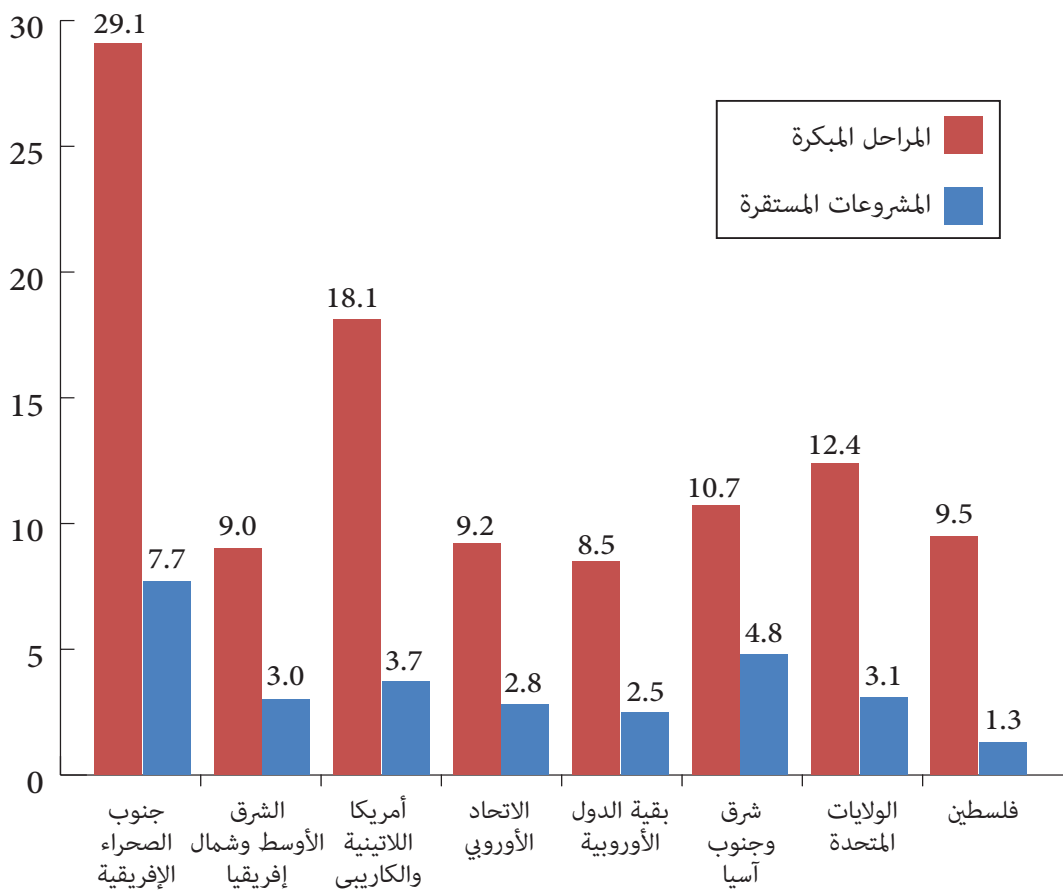
يتبين من المعطيات السابقة أنه بالرغم من تراجع أعداد الشباب الذين انخرطوا في نشاط ريادة الأعمال في عام 2012 بالمقارنة مع العام 2010، فقد حدثت تغييرات مهمة ذات مدلول إيجابي في توزيع الرياديين في المراحل الريادية الثلاث؛ إذ إن انخفاض نسبة الرياديين الشباب في طور المشروعات المبكرة الناشئة (NASCENT) من 73.8٪ عام 2010 إلى 51.9٪ من مجموع الرياديين الشباب عام 2012، ترافق مع ارتفاع نسبة الرياديين الشباب في طور المشروعات المبكرة الحديثة (Baby Business) من 18.5٪ إلى 36.1٪ من مجموع الرياديين الشباب. كما ارتفعت نسبة الرياديين في مرحلة الاستقرار (Established Business) من 7.8٪ إلى 12٪ للفترة نفسها. وهذا يعكس تحسناً نسبياً في بنية مشروعات الشباب الريادية، وزيادة فرص ومعدلات الاستدامة.²²

ولدى مقارنة معدل ريادة الشباب الفلسطينيين (18-34 سنة) مع معدل ريادة الأكبر سناً (35-65 سنة) تبين أنه كان متقارباً في المراحل المبكرة بنسبة 1:1.08 بينما كان متفاوتاً جداً في المشروعات المستقرة؛ حيث يزيد معدل النشاط الريادي في مرحلة الاستقرار لمن هم أكبر من 34 عاماً بنحو 4 مرات عن معدل

زيادة الشباب في المرحلة نفسها (الشكل رقم 2). وستعرض لأسباب هذه الفروقات لاحقاً حين نقوم بتحليل نواقص البيئة التمكينية لريادة الشباب.

الشكل 1

معدل النشاط الريادي للأفراد (18 - 34 سنة) بحسب المراحل الريادية والأقاليم الجغرافية، 2012 (%)

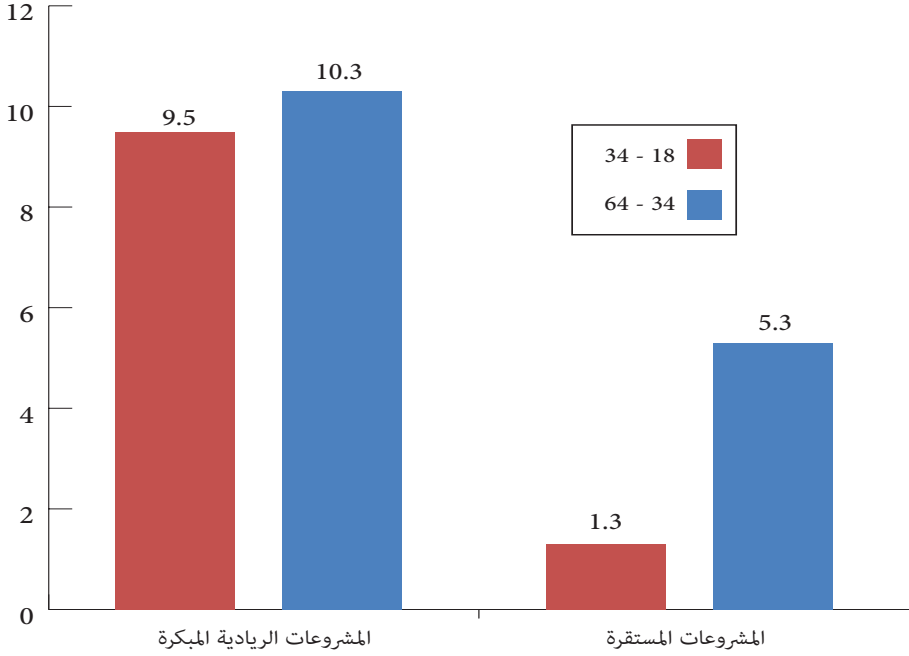


Source: Global Entrepreneurship Monitor (GEM), 2012 APS Global National Data.

على الرغم من تلك التغييرات الإيجابية في بنية النشاط الريادي للشباب في دولة فلسطين المحتلة، فإن مؤشرات ريادة الشباب فيها مازال ضعيفة بالمقارنة مع معظم الدول الأخرى (انظر الشكل رقم 1). فما يزال معدل ريادة الشباب (عدد الرياديين الشباب إلى عدد السكان في فئة العمر 18-34) أدنى من 60% من الدول الأخرى المشاركة في إعداد تقرير الريادة العالمي (Global Entrepreneurship Monitor) من حيث نسبة الرياديين في مرحلة الريادة المبكرة، وأدنى من 87% من الدول الأخرى، من حيث نسبة الرياديين في المرحلة المستقرة.²³

الشكل 2

معدل انتشار النشاط الريادي بحسب الفئة العمرية والمراحل الريادية في فلسطين، 2012 (%)



المصدر: ماس، مسح السكان البالغين في فلسطين (APS, 2012).

دوافع ريادة الشباب

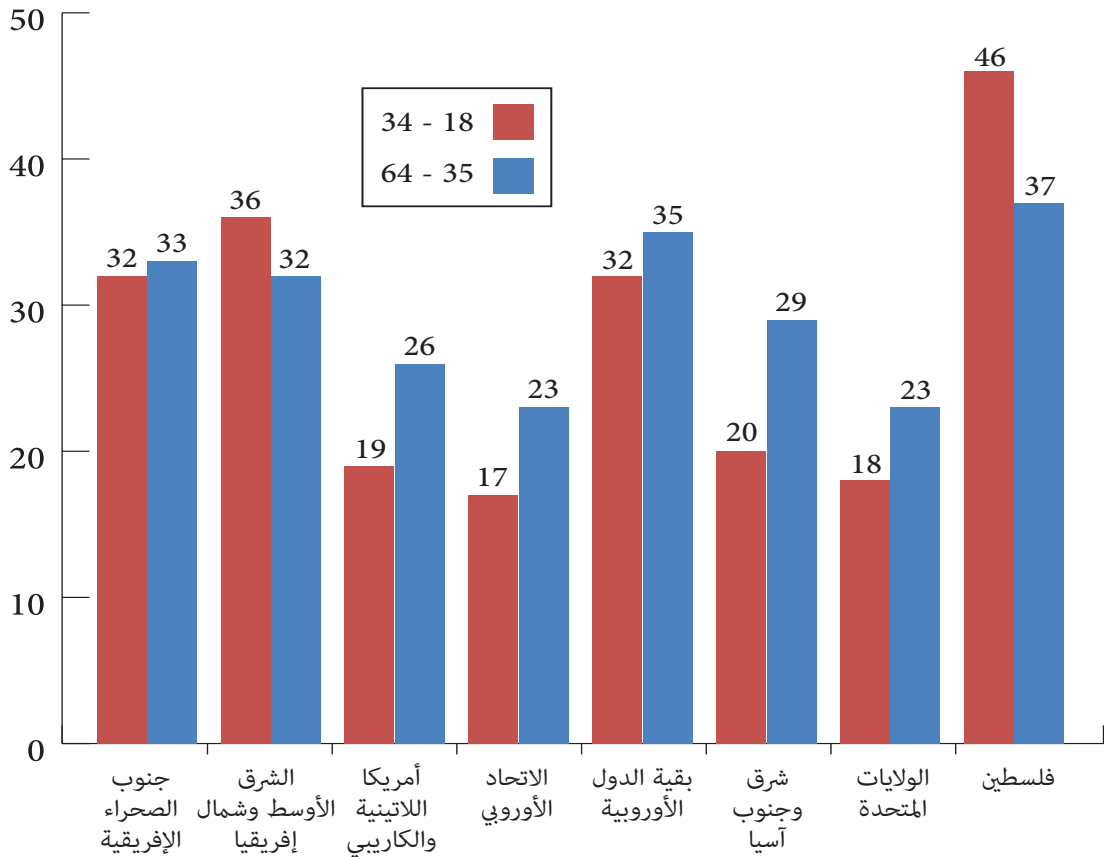
تصنف النشاطات الريادية بحسب دوافعها إلى ريادة مدفوعة بالضرورة (Necessity-Driven) وريادة مدفوعة باستغلال الفرص (Opportunity-Driven). ويشير تقرير الريادة الفلسطيني لعام 2012 إلى أن 42% من الرياديين الفلسطينيين من جميع الأعمار أقاموا مشروعاتهم بدافع الضرورة الاقتصادية، مقارنة بـ 30% في الجزائر، و33.6% في مصر، و35.5% في تونس.²⁴ وأن 58% من جميع الرياديين الفلسطينيين أقاموا مشروعاتهم بدافع استغلال الفرص. وبخصوص الرياديين الشباب في دولة فلسطين المحتلة، بينت نتائج مسح السكان البالغين في العام 2012، أن 46% من الرياديين الشباب في المراحل المبكرة دفعتهم الضرورة الاقتصادية؛ أي أعلى من نسبة ريادة الضرورة لجميع فئات العمر بـ 4 نقاط مئوية. كما بينت أن 88% من مشروعات الشباب المستقرة نشأت بدافع استغلال الفرص. وتبين وجود فجوة كبيرة بين ريادة النساء وريادة الرجال، من حيث الدوافع؛ حيث تبين أن 62% من مشروعات النساء في المرحلة المبكرة نشأت بدافع الضرورة بينما

كانت 46% لمجموع أفراد الفئة العمرية (18-34). أما المشروعات الريادية للشباب (الذكور) في المرحلة المبكرة، فإن دافع الفرصة كان مسؤولاً عن إنشاء 58% منها.

وبالمقارنة مع دول العالم الأخرى (الشكل رقم 3) تبين أن نسبة النشاطات الريادية في المرحلة المبكرة التي نشأت بدافع الضرورة في فلسطين كانت أعلى مما هي عليه في الأقاليم الجغرافية الأخرى. كما يلاحظ أن نسبة النشاطات الريادية للشباب المدفوعة بالضرورة أكبر من نسبة النشاطات الريادية المدفوعة بالضرورة لدى الشريحة الأكبر سناً. وهذه نتيجة معاكسة لما عليه الحال في بقية الأقاليم الجغرافية، التي تزيد فيها نسبة النشاطات الريادية المدفوعة بالضرورة للكبار عن الشباب، ما عدا منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التي تعد فلسطين جزءاً منها.

الشكل 3

نسبة النشاطات الريادية بدافع الضرورة بحسب الفئة العمرية والأقاليم الجغرافية، للعام 2012 (%)



Source: Global Entrepreneurship Monitor (GEM), 2012 APS Global National Data.

الأثر الاقتصادي لريادة الشباب في التشغيل

أظهرت نتائج مسح السكان البالغين أن عدد المشروعات الريادية للشباب في الفئة العمرية (18-34 سنة) بلغت 135 ألف مشروع. 52%، منها مشروعات ناشئة (Nascent)؛ أي لم تدفع أي رواتب أو أجور، و36% منها مشروعات حديثة (New Business)، نصفها يوظف عمالاً آخرين، و12% من المشروعات دخلت مرحلة الاستقرار (Established)، و68% منها يوظف عاملين آخرين. وتشير بيانات المسح إلى أن الرياديين ووظفوا 107,863 موظفاً في منشأتهم في جميع المراحل. وجمع عدد الرياديين مع عدد موظفيهم، نجد أن عدد العاملين في المنشآت الريادية للشباب بلغ نحو 242,542 شخصاً، منهم 87 ألف في المشروعات الناشئة، 111 ألف في المشروعات الحديثة، و44.5 ألف في المشروعات المستقرة.²⁵ وهذا يعني أن المنخرطين في المشروعات الريادية الشبابية في العام 2012 يشكلون 21.8% من إجمالي القوى العاملة، و28.3% من العاملين في الأرض الفلسطينية المحتلة (أي بعد استبعاد العاملين الفلسطينيين لدى المنشآت الإسرائيلية).²⁶ وتشير تلك البيانات (انظر الجدول رقم 2 أدناه) إلى الدور الكبير لريادة الأعمال في فتح فرص العمل الجديدة، والتي تؤكد أهمية منح المزيد من الاهتمام والتشجيع لريادة الأعمال لمواجهة معضلة البطالة المستعصية في دولة فلسطين.

الجدول 2

تقديرات تأثير ريادة الأفراد (18 - 34 سنة) ففي التشغيل عام 2012

المشروعات القائمة	المشروعات الحديثة	المشروعات الناشئة	
1.3	3.9	5.6	معدل النشاط الريادي (%)
16,211	48,634	69,834	عدد الرياديين
68.1	49.2	10.0	نسبة الرياديين الذين قاموا بتشغيل موظفين (%)
11,040	23,928	6,983	عدد الرياديين الذين يقومون بتشغيل موظفين
2.56	2.60	2.49	معدل عدد الموظفين (باستثناء المالكين)
28,262	62,213	17,388	مجموع عدد الموظفين (باستثناء المالكين)
44,473	110,847	87,222	إجمالي العاملين (من الموظفين + من الرياديين)
(0)	7,098	7,647	إجمالي فرص العمل المفقودة (من الرياديين + من العاملين)
44,473	103,749	79,575	إجمالي فرص العمل التي توفرها الريادة

المصدر: ماس، مسح السكان البالغين (2012 APS).

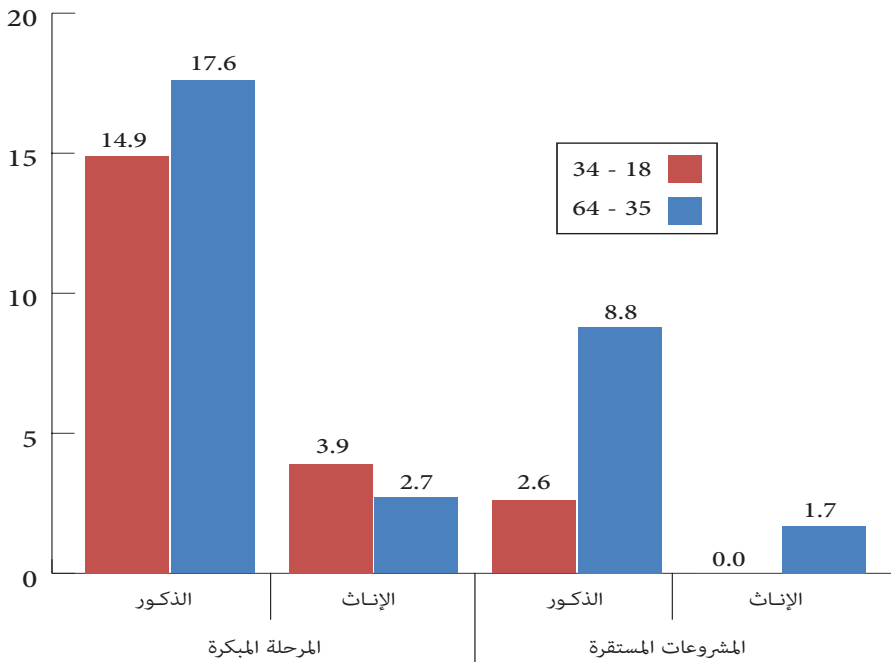
التمايز في مستويات انخراط الشباب في النشاط الريادي بحسب النوع

يتضح من الشكل رقم 4 وجود فجوة كبيرة في مستويات الانخراط في النشاط الريادي بين الرجال والنساء. وتزداد تلك الفجوة في فئة الشباب (18-34 سنة)؛ حيث يزيد انخراط الشباب الفلسطينيين في النشاط الريادي في المراحل المبكرة بنحو 4 مرات عن مثيله لدى الشابات، بينما كانت الفجوة بين انخراط الشباب والشابات في الفئة العمرية نفسها في مصر أقل من الضعف؛ حيث بلغت نسبة الشابات الرياديات إلى الرياديين الشباب 37:63. وبلغت نسبة الذكور المنخرطين في النشاط الريادي في الجزائر 12% مقارنة بالإناث 5%، وكانت نسبة الرياديين الذكور في مصر 13% بينما كانت 2% للإناث، وفي تونس بلغت نسبة الرياديين الذكور 7%، بينما كانت للإناث 3%.²⁷

أما بالنسبة إلى المشروعات المستقرة (التي مضى على نشوئها أكثر من 42 شهراً)، فقد أكدت بيانات مسح السكان البالغين لعام 2012 (APS) انخفاض النشاط الريادي للشابات، وأشارت نتائج المسح إلى أن ضعف النشاط الريادي بين النساء مقارنة مع الرجال يرجع بشكل رئيسي إلى الثقافة المجتمعية والنظرة السائدة، التي لا تتقبل امتلاك المرأة لمشروعها الخاص بها، وبسبب رفض الأسرة (الزوج أو الأب) فكرة أن تقوم الفتاة ببدء مشروع جديد خاص بها، والسعي لحصر دورها بالأعمال المنزلية ورعاية الأطفال.

الشكل 4

معدل انتشار النشاط الريادي في فلسطين بحسب الفئة العمرية والنوع الاجتماعي والمراحل الريادية، 2012 (%)



المصدر: ماس، مسح السكان البالغين في فلسطين (2012 APS).

المستوى التعليمي لرياديين ورياديات الأعمال

وفيما يخص العلاقة بين التحصيل العلمي ومستوى الأداء الريادي للشباب، أظهرت نتائج المسح أنه كلما زاد مستوى التحصيل العلمي زادت نسبة النشاط الريادي في المرحلة المبكرة، وبرز دور التحصيل العلمي العالي (ماجستير فأعلى)، في ارتفاع معدل النشاط الريادي للشباب الذكور في مرحلة الاستقرار التي بلغت 10%. كما أظهر اختبار (Chi Square) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المستويات التعليمية، من حيث معدل النشاط الريادي في المراحل المبكرة بوجه خاص. وعند إجراء المقارنة بين أثر التحصيل العلمي بحسب النوع الاجتماعي، اتضح أن النشاط الريادي لكل من الذكور والإناث يزيد بارتفاع المستوى التعليمي، باستثناء الشابات في مستويات الدراسات العليا.²⁸ (انظر الجدول رقم 3)

الجدول 3

معدل النشاط الريادي للأفراد (18 - 34 سنة) في فلسطين بحسب التحصيل العلمي والمراحل الريادية، 2012

التحصيل العلمي	الذكور		الإناث		الإجمالي	
	المرحلة المبكرة	المشروعات المستقرة	المرحلة المبكرة	المشروعات المستقرة	المرحلة المبكرة	المشروعات المستقرة
ثانوية عامة فأقل	12.7%	2.5%	3.6%	0.0%	8.4%	1.3%
دبلوم متوسط وبكالوريوس	22.8%	2.6%	5.4%	0.0%	13.1%	1.2%
دراسات عليا	40.0%	16.7%	0.0%	0.0%	22.2%	10%

المصدر: ماس، مسح السكان البالغين في فلسطين (2012 APS).

ويلاحظ وجود علاقة طردية أيضاً بين مستوى التعليم لدى فئة الشباب الرياديين بدافع استغلال الفرص، وعلاقة عكسية مع نسبة إنشاء المشروعات الريادية بدافع الضرورة. وبعبارة أخرى، نقول: إن انخفاض مستوى التعليم يؤدي إلى انخفاض نسبة الرياديين، وبشكل خاص انخفاض النشاط الريادي بدافع استغلال الفرص. وتبين أيضاً أن غالبية المشروعات المستقرة نشأت بدافع الفرصة (87%)، وهذا يعني أن نسبة كبيرة من المشروعات التي تنشأ بدافع الضرورة تفشل وتتوقف عن العمل قبل أن تنتقل إلى مرحلة المشروعات المستقرة، بينما تكون فرصة الاستمرارية للمشروعات المدفوعة بالفرصة أكبر (انظر الجدول رقم 4).

الجدول 4

دوافع النشاطات الريادية للأفراد (18 - 34 سنة) بحسب المرحلة الريادية والتحصيل العلمي، 2012



المشروعات المستقرة		المرحلة المبكرة		التحصيل العلمي
الضرورة	الفرصة	الضرورة	الفرصة	
17%	83%	56%	44%	ثانوية عامة فأقل
0%	100%	24%	76%	دبلوم متوسط وبكالوريوس
13%	87%	46%	54%	الإجمالي

المصدر: ماس، مسح السكان البالغين في فلسطين (2012 APS).

الارتباط بين مستوى دخل الأسرة ومستوى نشاط ريادة الأعمال لأفرادها

تشير نتائج مسح السكان البالغين لعام 2012 إلى زيادة انتشار النشاطات الريادية بين الشباب القادمين من أسر ذات دخل منخفض. فقد تبين أن 68% من الرياديين الشباب، يقل دخل أسرهم عن 11.4 ألف دولار سنوياً. لكن هناك بعض الفروقات بين الشباب الحاصلين على مؤهلات علمية (دبلوم متوسط وبكالوريوس)، وبين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو أقل. وينتمي 41% من رياديين الأعمال الشباب من حملة الدبلوم المتوسط أو البكالوريوس، إلى أسر يتراوح دخلها بين (5.7-11.4) ألف دولار سنوياً. بينما ينتمي الرياديون من حملة شهادة الثانوية العامة أو أقل (64%) إلى أسر يقل دخلها عن 5.7 ألف دولار سنوياً. وتفسر تلك الأرقام أسباب زيادة أعداد الرياديين الشباب بدافع الضرورة الاقتصادية للمنتهين إلى أسر فقيرة أو فقيرة جداً. بالمقابل، يغلب على مشروعات الشباب من الأسر ذات الدخل المرتفع أنها تنشأ بدافع استغلال الفرص (انظر الجدول رقم 5).

الجدول 5

توزيع النشاطات الريادية (جميع المراحل) للأفراد (18 - 34 سنة) في فلسطين بحسب التحصيل العلمي ودخل الأسرة السنوي، 2012



الإجمالي	دبلوم متوسط وبكالوريوس	ثانوية عامة فأقل	فئات دخل الأسرة (دولار أمريكي)
39.7%	26.5%	46.1%	0 - 20,000
27.8%	41.2%	23.6%	20,001 - 40,000
16.7%	20.6%	12.4%	40,001 - 60,000
5.6%	2.9%	7.9%	60,001 - 80,000
7.1%	8.8%	6.7%	80,001 - 100,000
3.2%	0.0%	3.4%	أكثر من 100,000

المصدر: ماس، مسح السكان البالغين في فلسطين (2012 APS).

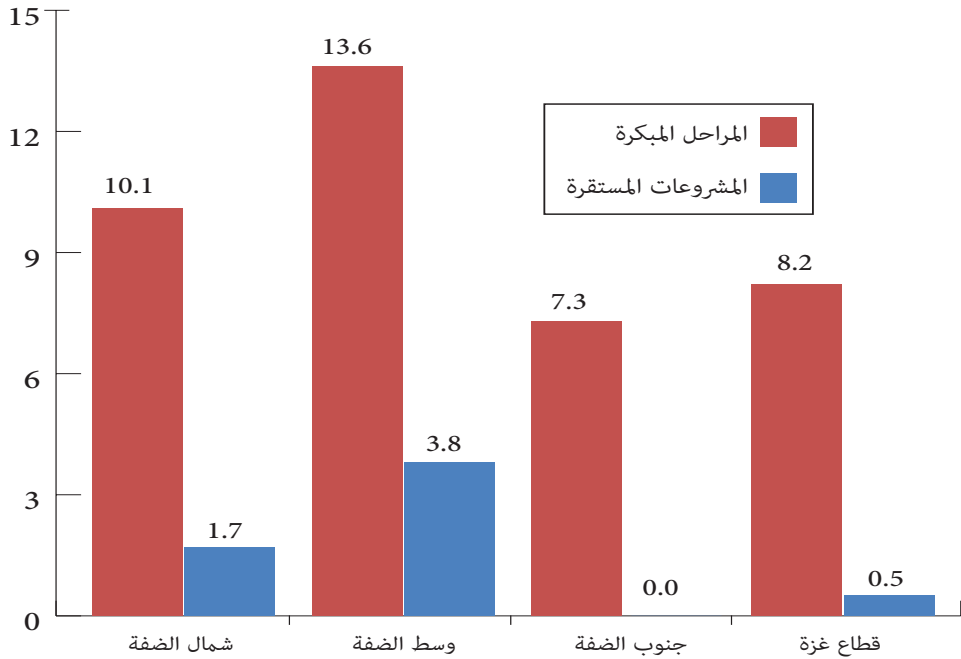
التمايز في ريادة الأعمال للشباب في المحافظات الفلسطينية المختلفة

يتضح من الشكل رقم 5 أن المنطقة الأفضل لريادة الشباب هي منطقة وسط الضفة الغربية؛ حيث حازت أعلى معدلات النشاط الريادية في المرحلتين المبكرة والمستقرة. ويرجع السبب في ذلك إلى توافر بيئة استثمارية أفضل نسبياً في منطقة الوسط بالمقارنة مع المناطق الأخرى، نظراً إلى تركيز المؤسسات الحكومية والأهلية فيها، وخصوصاً مؤسسات تشجيع الريادة وحاضنات الأعمال، أما أقل نسبة انتشار لريادة الشباب فقد كانت منطقة جنوب الضفة الغربية.

الشكل 5

معدل النشاط الريادي للأفراد (18 - 34 سنة)

بحسب المنطقة الجغرافية والمراحل الريادية، 2012 (%)



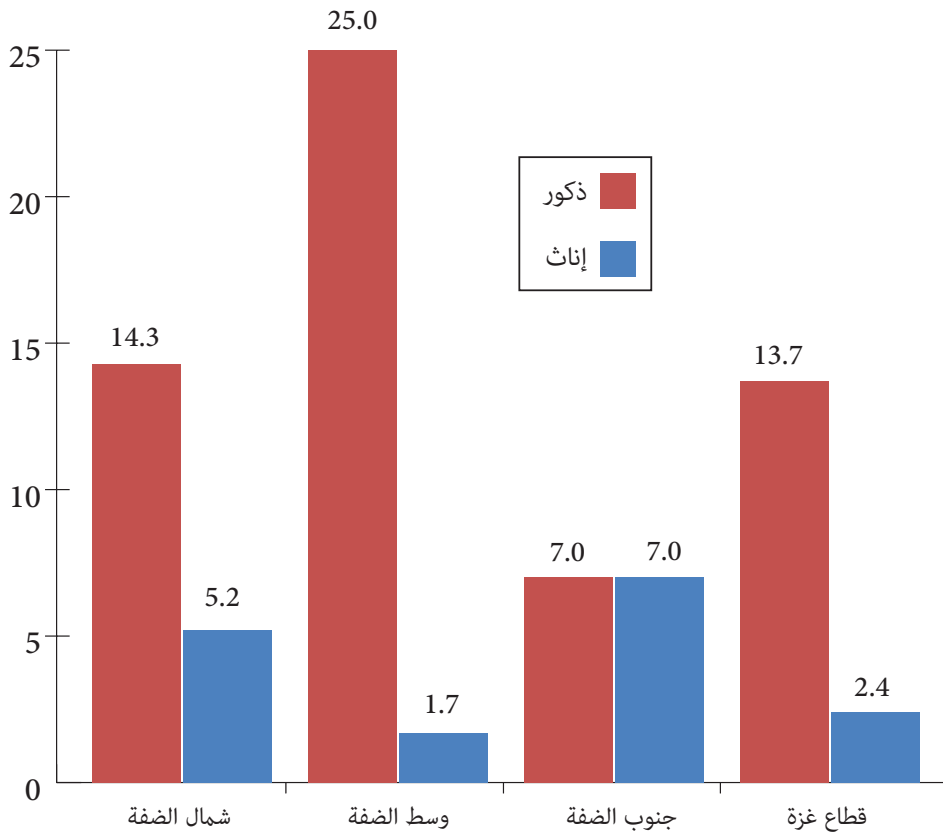
المصدر: ماس، مسح السكان البالغين في فلسطين (2012 APS).

وما يثير الانتباه أن منطقة وسط الضفة الغربية، هي أفضل منطقة لريادة الشباب (الذكور)، ولكنها كانت الأسوأ، من حيث ريادة الشابات كما يتضح في الشكل رقم 6. وكان الوضع معاكساً في جنوب الضفة الغربية؛ حيث كانت ريادة الشابات فيها أفضل من المناطق الأخرى، بينما كانت ريادة الشباب (الذكور) فيها الأقل انتشاراً، وكانت المنطقة الوحيدة التي تساوت فيها ريادة الأعمال للذكور مع ريادة

الأعمال للنساء. ويمكن تفسير ذلك بأن معظم المشروعات الريادية للشابات هي بدافع الضرورة والحاجة الاقتصادية، بينما كانت معظم مشروعات الشباب الذكور، بدافع الفرصة. ويقوم الذكور باستغلال البيئة الاستثمارية الجيدة نسبياً في منطقة وسط الضفة الغربية لإنشاء مشروعات جديدة، أما في منطقة جنوب الضفة الغربية، فلا تتوافر فيها فرص استثمارية جيدة لجذب الشباب (الذكور) لإقامة مشروعاتهم؛ وبسبب إشغال معظم فرص العمل المتوافرة في تلك المنطقة من الذكور، تلجأ الشابات تحت ضغط الضرورة الاقتصادية إلى إنشاء أعمال ومشروعات خاصة. وتدعم إحصاءات سوق العمل التحليل السابق؛ حيث تبين أن معدل البطالة بين الشابات في الفئة العمرية (18-34 سنة) بلغ 31% في وسط الضفة الغربية، بينما بلغ 42% في جنوب الضفة الغربية. ويمكن الاستنتاج مما سبق أنه في المناطق التي يرتفع فيها معدل البطالة بين الشابات، يرتفع معدل نشاطهن الريادي بدافع الضرورة.

الشكل 6

معدل النشاط الريادي في المرحلة المبكرة للشباب
(سنة 18 - 34 سنة) بحسب المنطقة الجغرافية والجنس، 2012 (%)



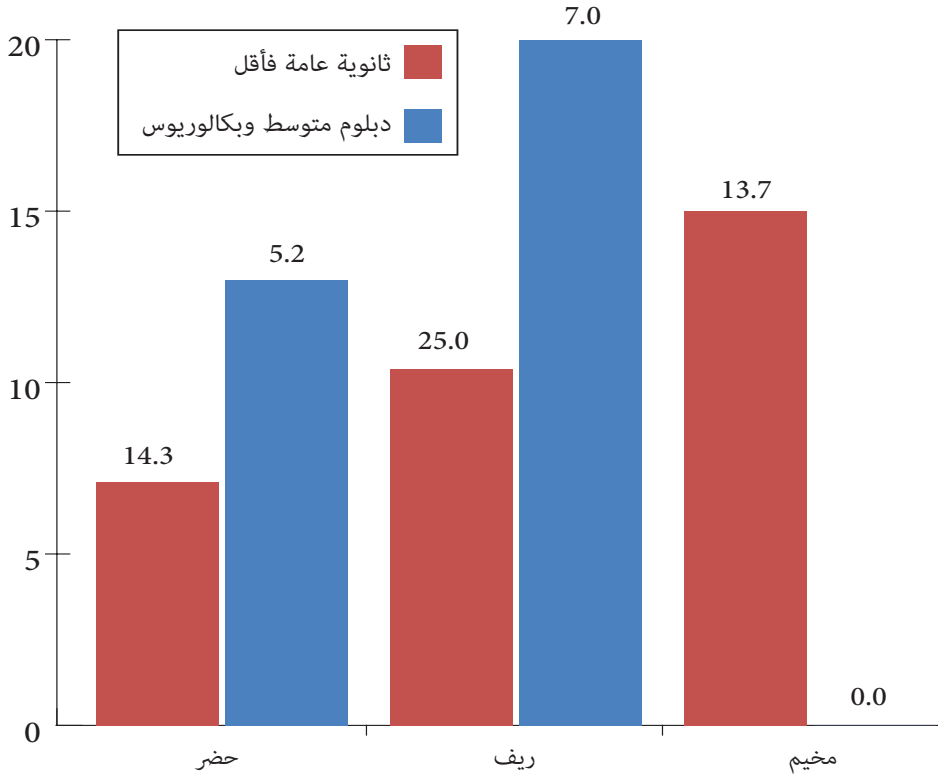
المصدر: ماس، مسح السكان البالغين في فلسطين (2012 APS).

ريادة الأعمال للشباب بحسب نوع التجمع السكاني

تبين نتائج مسح السكان البالغين لعام 2012 أن درجة انتشار النشاطات الريادية المبكرة التي يقوم بها الشباب مرتفعة في المخيمات وبين الحاصلين منهم على شهادة الثانوية أو أقل، بصورة أكبر مما الأمر عليه في التجمعات الحضرية والريفية (الشكل رقم 7). ويرجع ذلك إلى شح فرص العمل فيها. كما تتميز مخيمات اللاجئين بانخفاض تكلفة بدء المشروعات فيها، وانخفاض الإيجارات ونفقات التشغيل مقارنة مع التكاليف في المدن والقرى، ولكن أغلبيتها الساحقة لا تمتلك القدرة على الاستدامة؛ أي الانتقال إلى مرحلة الاستقرار، أما بالنسبة إلى معدل النشاط الريادي للشباب من حملة الدبلوم المتوسط ودرجة البكالوريوس فيرتفع نسبياً في التجمعات الريفية مقارنة بالتجمعات الحضرية، وأما في المخيمات، فقد تبين أن النشاط الريادي في المراحل المبكرة بين الشباب الحاصلين على مؤهلات علمية (دبلوم متوسط ودرجة بكالوريوس)، كان معدوماً؛ فهم على الأغلب يفضلون البحث عن فرص عمل أو إنشاء مشروعاتهم الريادية خارج المخيمات.

الشكل 7

معدل النشاط الريادي للمرحلة المبكرة للشباب (18 - 34 سنة) بحسب مستوى التعليم ونوع التجمع السكاني 2012 (%)



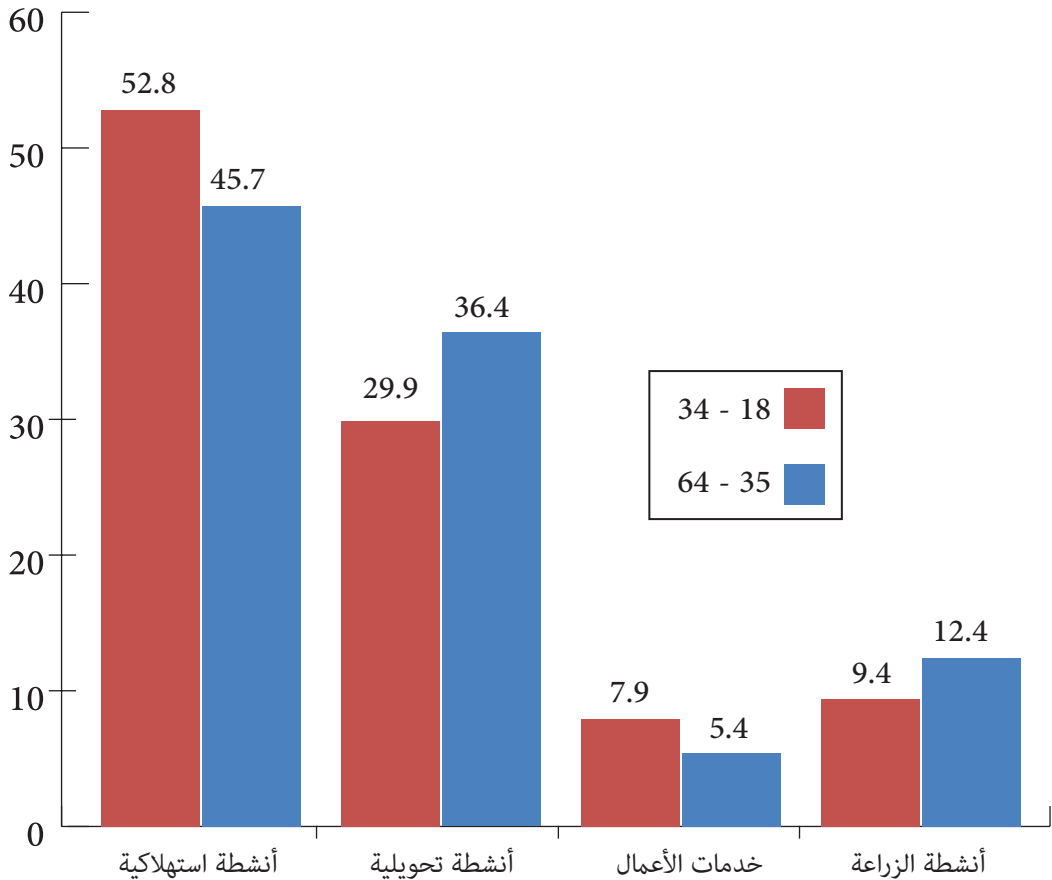
المصدر: ماس، مسح السكان البالغين في فلسطين (2012 APS).

توزيع نشاطات ريادة الأعمال على القطاعات الاقتصادية

يتركز 53% من نشاطات ريادة الأعمال للشباب في نشاطات استهلاكية: (نشاطات البيع بالتجزئة، الخدمات الاجتماعية)، تليها النشاطات التحويلية: (التصنيع والبناء وتجارة الجملة)، التي تشمل 30% من المنشآت (الشكل رقم 8). كما نلاحظ وجود فروقات بين رواد الأعمال الشباب وبين كبار السن، من حيث أنواع النشاط الريادي. فقد تبين أن الشباب أقل توجهاً نحو النشاطات التحويلية من الفئات الأكبر سناً. ويعود ذلك إلى نقص المهارات والخبرات لدى فئات الشباب المطلوبة لتلك النشاطات التقليدية التي ورثها كبار السن عن آبائهم وأجدادهم أو تعلموها منهم.

الشكل 8

توزيع النشاطات الريادية للأفراد بحسب نوع النشاط الاقتصادي والفئة العمرية، 2012 (%)



المصدر: ماس، مسح السكان البالغين في فلسطين (2012 APS).

بيّن المسح أيضاً وجود فروقات بين المناطق الجغرافية، من حيث نوع النشاطات الاقتصادية لزيادة الشباب؛ حيث نجد أن المنطقة الأفضل لنشاطات الزراعة هي قطاع غزة، تليها منطقة شمال الضفة الغربية. ويرجع ذلك إلى توافر الأراضي الزراعية الخصبة ومياه الري في تلك المناطق بشكل أفضل نسبياً من المناطق الأخرى، أما بالنسبة إلى النشاطات التحويلية: (التصنيع، والبناء، وتجارة الجملة) وخدمات الأعمال: (الاتصالات والخدمات المالية، والخدمات المهنية)، فنجد أنها تنتشر في منطقة وسط الضفة الغربية بشكل أكبر من المناطق الأخرى. ويعزى ذلك إلى توافر البيئة المواتية نسبياً بالمقارنة مع المناطق الأخرى، وخاصة في مجال البناء والإنشاءات، وفي قطاع الاتصالات والتكنولوجيا.

الجدول 6

توزيع النشاطات الريادية للأفراد (18 - 34 سنة)

بحسب النشاط الاقتصادي والمنطقة الجغرافية، 2012

نشاطات استهلاكية	خدمات الأعمال	نشاطات تحويلية	نشاطات الزراعة	
50.0%	8.8%	26.5%	14.7%	شمال الضفة
40.5%	16.7%	40.5%	2.4%	وسط الضفة
70.6%	0.0%	23.5%	5.9%	جنوب الضفة
61.1%	2.8%	19.4%	16.7%	قطاع غزة

المصدر: ماس، مسح السكان البالغين في فلسطين (2012 APS).

مستوى الابتكار في النشاطات الريادية للشباب

بحسب تعريف مرصد الريادة العالمي (GEM)، يتمثل الابتكار في إنتاج منتجات جديدة، وهي التي تم تعريفها بتلك السلع والخدمات التي تعد جديدة لبعض الزبائن أو لجميعهم، ولا يوجد - أو يوجد عدد قليل - منشآت أو أعمال أخرى تقدم المنتج نفسه أو الخدمة ذاتها. وقد تبين من مسح عام 2012 أن نسبة المشروعات الشبابية التي اتسمت بالابتكار، بلغت نحو 21.2% من مشروعات المرحلة المبكرة، و15.5% من المشروعات المستقرة. ونلاحظ أيضاً عدم وجود فروقات كبيرة بين الشباب وكبار السن، من حيث مؤشرات الابتكار في المرحلة المبكرة، ولكن نسبة الابتكار في المرحلة المستقرة كانت للشباب أعلى مما هي عليه للكبار بنحو 4 نقاط مئوية.

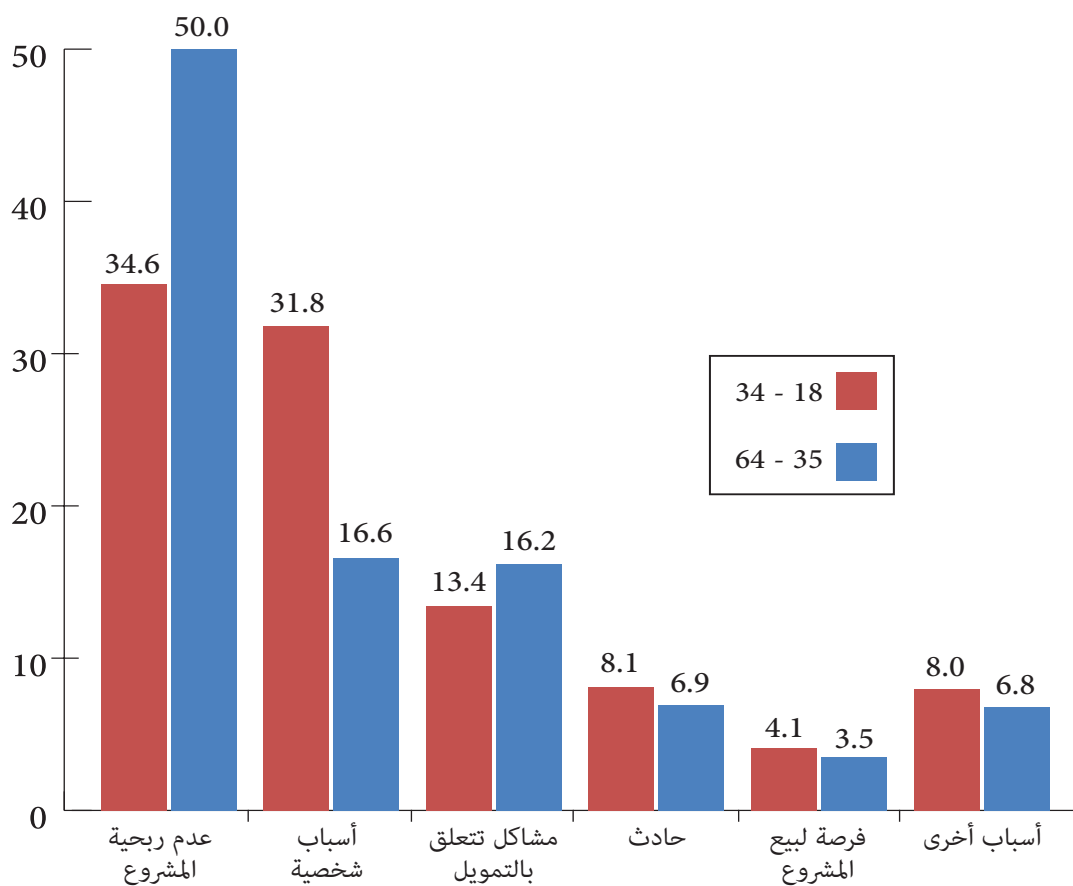
نسب توقف النشاطات الريادية وأسبابها

يُظهر تقرير مرصد الريادة الفلسطيني 2013 أن نسبة التوقف عن الأعمال الريادية لكافة الأعمار في العام 2012 بلغت 5%. وتظهر بيانات المسح أن نسبة توقف الشباب عن النشاط الريادي كانت أقل مما هي عليه لدى الفئة العمرية الأكبر، فقد وصلت نسبة التوقف إلى 4% للرياديين في الفئة العمرية (18-34)

سنة) و6.4% لمن هم فوق 34 سنة. ويتضح من الشكل رقم 9، أن الأسباب الرئيسية لتوقف النشاطات كانت تعود في معظمها إلى عدم ربحية المشروع، ولأسباب شخصية، ومشكلات تتعلق بالتمويل.

الشكل 9

أسباب توقف النشاطات الريادية بحسب الفئة العمرية، 2012 (%)



المصدر: ماس، مسح السكان البالغين في فلسطين (2012 APS).

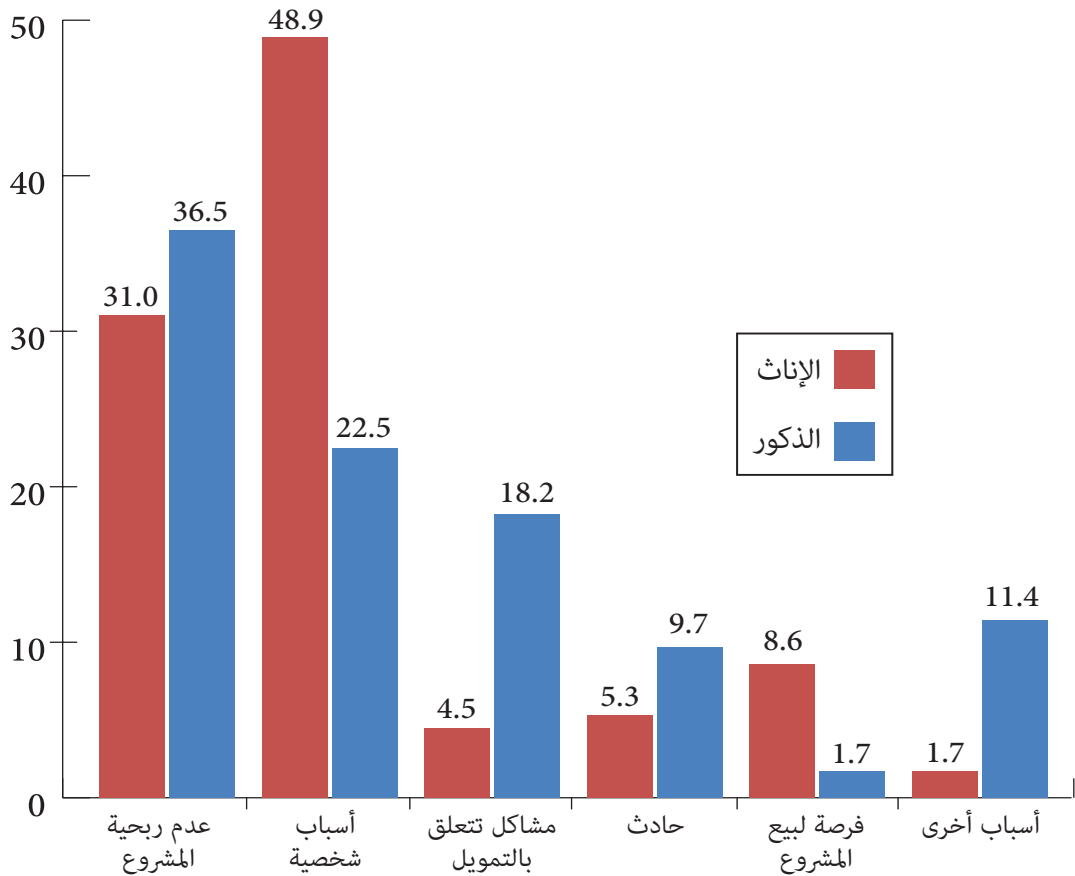
ويتبين من النتائج وجود فروقات بين الشابات والشبان، من حيث أسباب توقف مشروعاتهم (الشكل رقم 10)؛ حيث تبين أن توقف نحو 49% من مشروعات الشابات يعود إلى أسباب شخصية، مقارنة مع توقف 22.5% من مشروعات الرياديين الشباب لأسباب شخصية. ويعود ذلك بشكل أساسي إلى أسباب تتعلق بالعوادات والتقاليد السائدة ونظرة المجتمع السلبية إلى مشاركة المرأة الاقتصادية، وتدخّل الأسرة. وتشمل الأسباب الشخصية لدى النساء أيضاً، عدم القدرة على التوفيق بين المتطلبات المنزلية ورعاية الأطفال وبين

الاستمرار في إدارة المشروعات الريادية في حال عدم الحصول على دعم ومساعدة الزوج أو أفراد الأسرة الآخرين، وبسبب عدم توافر حضانات أطفال مناسبة، من حيث القرب من المنزل، ومن حيث التكلفة.

كما تبين وجود تفاوت بين الجنسين في نسبة التوقف لغرض استغلال فرص بيع المشروعات؛ حيث توقف 8.6% من الرياديات مقابل 1.7% من الرجال لهذا الغرض. أما مشكلات الوصول إلى التمويل، فقد أدت إلى توقف 18.2% من مشروعات الرجال و4.5% من مشروعات النساء. ويرجع التفاوت بين الجنسين إلى انخفاض درجة اعتماد المرأة على التمويل من مصادر خارجية. كما تبين أن الرجال أكثر عرضة من النساء لوقف مشروعاتهم بسبب الحوادث، وهو ما يرجع إلى الاختلاف في مخاطر النشاطات الريادية للجنسين، والتي غالباً ما تكون مخاطرها أكبر في مشروعات الرجال.

الشكل 10

أسباب توقف النشاطات الريادية للأفراد (18 - 34 سنة) بحسب الجنس، 2012



المصدر: ماس، مسح السكان البالغين في فلسطين (2012 APS).

تقييم البيئة التمكينية لريادة الأعمال في دولة فلسطين

يركز هذا الفصل على عرض ومناقشة العناصر المشجعة للشباب على الانخراط في ريادة الأعمال، ومناقشة العوامل المثبطة والمعيقة لهم، والتي كشفت عنها نتائج مسح السكان البالغين، واستفتاء عينة الخبراء الوطنيين، التي أجريت في دولة فلسطين المحتلة في العامين 2010 و2012، إضافة إلى نتائج الدراسات السابقة أيضاً.

وقبل الانتقال إلى تحليل عناصر البيئة التمكينية لريادة الشباب، نود الإشارة إلى تأثيرات السياق السياسي الذي تعيشه الأراضي الفلسطينية المحتلة وتعاونه؛ فاستمرار الاحتلال الإسرائيلي، بطابعه الكولونيالي الاستيطاني وسياساته المحبطة للتنمية الفلسطينية، يشكل المصدر الرئيسي للكثير من المعوقات التي تواجه النشاط الاقتصادي فيها. فبالرغم من توقيع اتفاقية إعلان المبادئ المعروفة باتفاقية أوسلو الموقعة في سبتمبر عام 1993، والاتفاقية الانتقالية الموقعة في سبتمبر 1995، بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، فقد واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلية سيطرتها على معظم مصادر الاقتصاد الفلسطيني، وعلى مفاتيح التحكم فيه؛ إذ تمتد سيطرتها على 62% من الأراضي المحتلة عام 1967، وعلى 80% من مصادر مياهها، وعلى القدس الشرقية التي كانت تشكل 15% من حجم الاقتصاد الفلسطيني، وعلى البحر الميت وثوراته النادرة. بالإضافة إلى تحكمها في معابر التجارة الخارجية والداخلية، وتحكمها في إنشاءات البنى التحتية فيما بين المدن الفلسطينية من طرق وشبكات كهرباء ومياه واتصالات. يضاف إلى ذلك مواصلة سلطات الاحتلال تنفيذ سياساتها الرامية إلى تهيمش الاقتصاد الفلسطيني، وإحباط المناخ الاستثماري فيه، وخصوصاً من خلال الاعتداءات المتكررة وأعمال مصادرة الأراضي والاستيطان، وبناء جدار الفصل العنصري والحصار، ولاسيما على قطاع غزة. ولعل مما يؤكد ذلك مسح الخبراء الوطنيين؛ حيث يرى نحو 94% منهم أن الشباب البالغين يرون أن فرص العيش والعمل خارج فلسطين أكثر جاذبية، ويرى 86% منهم أن الظروف المعقدة (الصراعات) تشكل الحاجز الأكبر أمام الشباب للبدء بمشروعات وتطويرها.

البيئة القانونية والتنظيمية

منح قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني رقم 1 لعام 1998، وتعديلاته اللاحقة في عام 2011 دعماً وتسهيلات سخية جداً للاستثمارات الكبيرة والمتوسطة التي تزيد على 100 ألف دولار، وتوظف ما لا يقل عن 10 عمال. وبذا فهو يستثني المشروعات الصغيرة جداً والصغيرة من أي حوافز، باستثناء قطاع شركات تكنولوجيا المعلومات؛ حيث تحظى منشآته التي توظف 5 مهندسين على الأقل بإعفاءات ضريبية.²⁹ وهنا بات من الضروري تعديل هذا القانون بما يسمح باستفادة مشروعات الشباب الصغيرة جداً، وتقديم المحفزات الضرورية للنمو ودعم استدامة تلك المشروعات. كما أنه لا بد من متابعة مؤسسات الأعمال؛ كالغرف التجارية، وجمعيات رجال وسيدات الأعمال التزام جميع المؤسسات العامة بتنفيذ التشريعات الجديدة التي سنتها السلطة الوطنية الفلسطينية والتي ساوت بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، ومنحت المرأة حق دخول مجالات العمل التجاري وحرية التعاقد على قدم المساواة مع الرجل، وخصوصاً أن هذه القوانين ماتزال تواجه مشكلات في التطبيق العملي.

توافر مصادر التمويل وأدواته

بالرغم من توافر قطاع مصرفي نشيط وسريع النمو ومرتفع السيولة النقدية، فقد اعتمد 41% من الرياديين الشباب (18-34 سنة) على مدخراتهم الشخصية لتمويل مشروعاتهم الريادية، فيما اعتمد 30% منهم على مدخرات الأسرة، و19% منهم على الاقتراض من البنوك، وأخيراً اعتمد 10% على الاقتراض من الأصدقاء. كما لوحظ أن نقص التمويل كان مسؤولاً عن توقف 18% من المشروعات الريادية. ويرجع تدي نسبة اقتراض الرياديين من البنوك إلى سياسات البنوك المحافظة، وإصرارها على أخذ ضمانات وكفالات مضمونة، كرهونات أولى على أراض مسجلة في ظل وضع لا تتجاوز فيه نسبة الأراضي الخاصة المسجلة 25% من مساحة الضفة الغربية.

ومن أجل تشجيع توسع البنوك في تمويل القطاع الخاص، اتخذت سلطة النقد الفلسطينية إجراءات عدة، كان أبرزها: تحديد سقف ودائع البنوك في خارج فلسطين إلى 55% من ودائع الجمهور، وتشغيل نظام الاستعلام عن المقترضين، والإعفاء من الاحتياطي الإجباري للقروض الاستثمارية في القدس الشرقية. كما تم تشغيل صندوقين لضمان القروض الاستثمارية بنسبة 60% من الاتحاد الأوروبي و70% من مؤسسة الاستثمارات الخاصة ما وراء البحار الأمريكية (OPIC)، التي حفزت البنوك على زيادة محفظة تسهيلاتهما للقطاع الخاص. بالإضافة إلى نشوء صناديق مشاركة في رأس المال (Equity Capital) من بعض المستثمرين، وإقرار قانون التمويل التأجيري (Leasing) الذي يساعد على تجاوز عقدة الضمانات.

وأسهمت تلك الإجراءات والمبادرات، في رفع سقف التسهيلات المصرفية وإتاحة التمويل للمشروعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، ولكن أثرها ظل محدوداً في تمويل الشركات المبتدئة والصغيرة جداً، والتي تحتاج إلى أدوات تمويل موجهة ومتخصصة كصناديق رأس المال الإبتدائي والمشارك في المخاطرة (Seed and Venture Capital). ولا بد من توسيع قاعدة الضمانات من خلال التعجيل في تسجيل الأراضي الذي يحتاج إلى إصلاح التشريعات والأطر الإدارية المسؤولة عن تنفيذها، وإقرار قانون الضمانات للأموال المنقولة (Movable Assets) وغيرها، لتحسين وصول الشباب إلى تمويل لمشروعاتهم، ولتغيير الصورة المتشائمة التي عبر عنها مسح الخبراء الوطنيين (NES) الذي بين أن 64% منهم اعتقدوا أن تسهيلات التمويل الصغير للشباب البالغين بغرض البدء بمشروع ليست ذات كفاءة عالية. ويرى 50% من الخبراء أن الجهات التمويلية (البنوك وغيرها) لا تقوم بتمويل مشروعات الشباب أيضاً.

التعليم في دولة فلسطين المحتلة

تطورت مؤشرات قطاع التعليم بشكل جيد نسبياً في فلسطين بالرغم من الاحتلال الإسرائيلي وحالة عدم الاستقرار التي ترافقه، وسياسته المحبطة للتعليم ولكل النشاطات التنموية. فقد بلغ معدل صافي الالتحاق (Net Enrolment Rate) في التعليم الأساسي 90.0% للذكور و94.9% للإناث، و92.4% للجنسين في عام 2011. وبلغت نسبة البقاء حتى الصف الخامس 98.4% للإناث و98.6% للذكور. كما بلغت نسبة البقاء حتى الصف العاشر للإناث 77.8% وللذكور 90.4%. أما معدل الالتحاق الإجمالي (Avarege)

(Enrolment Rate) في المرحلة الثانوية فقد بلغ 87.2% للإناث، و67.0% للذكور، بينما بلغ معدل صافي الالتحاق في تلك المرحلة 67.1% للإناث و59% للذكور، و67.1% للجنسين للعام نفسه.³⁰ كما تراجعت نسبة الأمية إلى أقل من 5% للذكور والإناث معاً، وتم تشييد مئات المدارس الجديدة، وتحسنت تجهيزات جميع المدارس، وتضاعف عدد المدرسين منذ نشوء السلطة الوطنية عام 1994، كما ظل التعليم يحتل قمة اهتمامات الأسرة الفلسطينية والإنفاق فيها.

ولكن من الملاحظ أن التطورات والتحسينات الكمية لم تواكب بتحسينات في جودة التعليم، والتي بدأت بالتراجع خلال العقد الأخير، بسبب عدم توافر الموارد المالية الكافية لمتابعة تحديث المناهج، والارتقاء بتدريب المعلمين وتأهيلهم، وتطوير أساليب التعليم والإدارة التربوية، بالإضافة إلى التشوه الكبير في توزيع الطلبة بحسب الفروع. فقد تبين أن 5% فقط من الطلاب الذين تقدموا للاختبار التوجيهي عام 2011/2012 كانوا من الملتحقين بالفرع المهني غير الأكاديمي، على حين أن 22% كانوا من طلاب الفرع العلمي، بينما كانت الأغلبية (73%) ملتحقين بالفرع الأدبي. ونجد الكثير من التشوهات أيضاً في التعليم العالي؛ حيث تركز نصف الملتحقين بالجامعات في العام الدراسي 2012/2013 بواقع 49% في التربية والعلوم الإنسانية والاجتماعية، بينما كانت نسبة الملتحقين بتخصصات التجارة والإدارة والقانون 23%، وتخصصات العلوم والحاسوب والهندسة والبناء والزراعة 14%، ومجالات الخدمات الصحية والاجتماعية 13%.³¹

ويشير مسح الخبراء الوطنيين للعام 2012، إلى أن المناهج التعليمية في جميع مستوياتها، لا تحتوي على برامج لإعداد الطلاب وتوجيههم للتفكير بتأسيس مشروعاتهم الخاصة، ولا توفر لهم المهارات والمعارف والمعلومات والخبرات اللازمة لتساعدتهم على ذلك؛ حيث أشار 89% من الخبراء إلى أن المناهج التعليمية المدرسية (الابتدائية والثانوية) لا تهتم بموضوعات الريادة وبكيفية إنشاء شركات جديدة. وأفاد 83% منهم بأن مناهج التعليم المدرسية لا تزود الطلبة بتعليمات وإرشادات كافية حول مبادئ اقتصاد السوق. ويرى 86% منهم أيضاً أن المناهج المدرسية لا تتضمن ما يشير إلى تشجيع الإبداع والثقة بالنفس وروح المبادرة عند الطلبة. وقد أشارت إليس وآخرون إلى دراسة (Schoof)،³² التي أكد فيها وجود فوائد كبيرة لإدماج تعليم الريادة في مناهج التعليم من المرحلة الابتدائية؛ لتعزيز مهارات وصفات وسلوكيات ريادية لدى الشباب، وتعزيز الوعي لديهم بالمشروعات، وفهمهم للريادة كخيار مهني.

وأكدت دراسة ماهر الحشوة، أنه بالرغم من أن المعلمين والمديرين، بشكل عام، يعتقدون أن معظم مخرجات التعلم المرتبطة بالريادة مهمة أو مهمة جداً، فإنهم يعتقدون أن خريجي المدارس الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة يمتلكون هذه الكفايات بشكل متوسط فقط.³³ وأشار إلى أن هناك تجاهلاً على مستوى واضعي السياسات في فلسطين لدور التعليم المدرسي الرسمي في الإسهام في بناء الرياديين، كما أن الخطط الاستراتيجية تُغفل ذكر المخرجات التعليمية المرتبطة بالريادة. وأكد أن الكثير من الأبحاث التربوية تنتقد النظام التعليمي الفلسطيني لاعتماده على الكتب الدراسية وإهماله لتطوير المهارات العامة المهمة مثل الإبداع والتفكير الناقد وحل المشكلات.

وبالمقابل، تبين الدراسة نفسها أن خريجي المدارس الخاصة التي تستخدم منهاجاً تعليمياً دولياً، يمتلكون الكفايات والمهارات الريادية بشكل أكبر نسبياً، مقارنة مع المدارس الحكومية والخاصة التي تستخدم منهاجاً فلسطينياً. ويعتقد المعلمون الفلسطينيون أن النظام المدرسي الحالي لا يعد خريجي المدارس بشكل جيد لريادة الأعمال، وأن خريجي المدارس يفتقرون إلى كفايات الريادة بسبب المناهج المرهقة، والتركيز على البعد النظري واتباع طرق تدريس تقليدية. وأشار الحشوة إلى النقص الشديد في المشروعات الهادفة إلى التطوير في مهارات الريادة وثقافتها في المدارس، وأنه يتم تطبيق عدد قليل جداً من المشروعات المرتبطة بالريادة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، بعضها اقتصر على فترة زمنية قصيرة جداً، بينما ينشط بعضها منذ حوالي سبع سنوات، وكانت نشاطاتها غير منهجية. وكان من أهمها مشروع إنجاز فلسطين الذي يطبق في المدارس الحكومية والخاصة، ومشروع "كاب" الذي يطبق في مراكز التدريب المهني التابعة لوزارة العمل.

يتضح من إحصاءات التعليم، استمرار تدني عدد الملتحقين بالتعليم المهني بفروعه الأربعة: (التجاري، والصناعي، والزراعي، والسياحي). فقد بلغ عددهم 9133 طالباً، 36.5% منهم إناث، و63.5% ذكور، وهم يشكلون نحو 6.4% من مجموع الطلبة في الصفين الحادي عشر والثاني عشر في العام الدراسي 2014/2013، أما توزيعهم في فروع التعليم المهني الأربعة فقد تركز 4.5% من الطلبة في الفرع التجاري، بينما كانت نسبة الملتحقين في الفروع المهنية الأخرى ضئيلة جداً (0.15% في الفرع الزراعي، و1.7% في الفرع الصناعي، و0.06% في الفرع السياحي). ومن الواضح أن هذا الواقع لم يتغير منذ مدة طويلة؛ الأمر الذي يشير إلى عدم وجود سياسات فعالة لتطوير القدرة الاستيعابية للفروع المهنية، أو لزيادة جاذبيتها للطلبة بالرغم من أهميتها وزيادة الطلب على خريجها لتزويد قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة بكوادر مهنية متوسطة. هذا بالإضافة إلى أن بيانات المشاركة الاقتصادية لخريجي التعليم والتدريب المهني، بما في ذلك ريادة الأعمال، سجلت معدلات مشاركة أعلى من الفروع الأخرى.

أما التعليم الجامعي، وبالرغم من زيادة اهتمام الجامعات الفلسطينية خلال العقد الأخير بإدخال برامج وتخصصات للنهوض بريادة الشباب، فإنها ما تزال تخرج سنوياً عشرات الألوف من الطلبة في تخصصات ليس لها فرص عمل في السوق الفلسطينية؛ ولذلك، نجد أن معدل البطالة يرتفع بشكل كبير بين خريجي الجامعات مقارنة مع الفئات الأخرى؛ حيث تبين أن معدل البطالة بين الأفراد الحاصلين على دبلوم متوسط فأعلى لعام 1013 بلغت 30.2%، وهو يزيد على معدل البطالة العام بـ 6.8 نقاط مئوية.³⁴ وأفاد 67% من عينة مسح الخبراء الوطنيين أن الجامعات الفلسطينية لا تؤهل الطلبة ليتمكنوا من البدء بإنشاء مشروعاتهم الخاصة وتطويرها.

انطباعات السكان البالغين وتصوراتهم وآراؤهم حول ريادة الأعمال

تعد الانطباعات والتصورات والآراء حول الريادة، عاملاً مهماً ومؤثراً في النشاط الريادي في المجتمعات كافة، فهي تعكس النمط الثقافي السائد في المجتمع من وجهة نظر السكان البالغين.³⁵ ويحددها مرصد الريادة العالمي (GEM) بستة مؤشرات، هي: امتلاك فرص جيدة للبدء بمشروعات ريادية في الفترة القادمة،

وامتلاك المعرفة والمهارات المطلوبة، واعتبار الناس البدء بمشروع تجاري خياراً مهنيًا جيدًا، وإيلاء الرياديين الناجحين مكانة عالية، وتغطية وسائل الإعلام للتجارب الريادية الناجحة، وعدم البدء بمشروعات ريادية بسبب الخوف من الفشل. وفيما يأتي عرض لنتائج تلك المؤشرات التي تم قياسها في مسح السكان البالغين لعام 2012.

تشير بيانات مسح السكان البالغين لعام 2012 (APS) إلى أن 47.5% من الشباب (18-34 سنة)، لديهم فرص جيدة للبدء بمشروع جديد خلال الأشهر الستة القادمة، وهم يتفوقون على فئة السكان (35-64 سنة) الذين أجاب 44.2% منهم، بأن لديهم فرصاً لإطلاق مشروعات جديدة خلال الأشهر الستة المقبلة.³⁶ ولوحظ أن الشباب الفلسطينيين (18-34 سنة) الذين يعتقدون أن لديهم فرصاً جديدة لإطلاق مشروعاتهم، يتفوقون على أقرانهم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بـ 4.6 نقاط مئوية.

ومن حيث امتلاك المعرفة والمهارات المطلوبة لبدء مشروع، يرى 62.1% من الشباب الفلسطينيين أنهم يمتلكون تلك المهارات، مقارنة مع 55.4% من فئة السكان الأكبر سناً الذين أجابوا بأنهم يمتلكون المعرفة والمهارات المطلوبة. وكانت نسبة من قالوا إنهم يمتلكون المعرفة والمهارات لبدء مشروع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 55.1% من الشباب، و50.3% من فئات السكان الأكبر سناً.

وتبين أن 83.4% من الشباب الفلسطيني لديهم انطباع بأن الناس ينظرون إلى أن البدء بمشروع جديد خيار مهني جيد، كما أن 86.2% من الفئات الأكبر سناً تتفق مع هذا الانطباع. وكان هذا المؤشر متقارباً مع انطباعات السكان البالغين في مصر (83%) وفي الجزائر (79%). وكانت تلك الانطباعات أقوى مما كانت عليه انطباعات سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ حيث يرى 75.5% من الشباب والأكبر سناً فيها أن الناس ينظرون بإيجابية إلى من يبدأون بإقامة مشروعات ريادية جديدة.³⁷

وبالنسبة إلى المكانة والاحترام اللذين يولييهما الناس للرياديين الناجحين، يعتقد 78.8% من فئة الشباب أن الناس يولون الرياديين الناجحين الاحترام، ويضعونهم في مكانة عالية. ويشاركونهم في هذا التصور 82.8% من السكان الفلسطينيين في فئات العمر الأكبر سناً. وكانت انطباعات السكان البالغين في مصر أكثر إيجابية؛ إذ يرى 87% منهم أن الناس يضعون الرياديين الناجحين في مرتبة رفيعة، وعبر 81% من السكان البالغين في الجزائر، و81.6% من الشباب و81.2% من السكان الأكبر سناً (35-65) في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عن الانطباع نفسه.³⁸

بينت نتائج مسح السكان البالغين لعام 2012 أن 66% من الشباب الفلسطينيين في الفئة العمرية (18-34 سنة)، يرون أن عدم تقبل المجتمع فكرة مشروع يملكه أو يديره الشاب هو محبط أساسي لإنشاء المشروعات. ويعتقد 83% من الخبراء الوطنيين أن معظم الرياديين الشباب حصلوا على مساعدة العائلة والأصدقاء للبدء والانطلاق بمشروعاتهم. كما يرى أكثر من 51% منهم، وخصوصاً الشباب، أنهم يواجهون عقبات أكبر للبدء بمشروعات أعمال مقارنة بالسكان الأكبر سناً، كما كانت القيود على النساء الرياديات الأكبر سناً أقل من تلك التي تواجه الشباب منهن.

وبخصوص اهتمام الإعلام بالقصص الناجحة للرياديين، أجاب 69.2% من الشباب بأن وسائل الإعلام تغطي تلك القصص، واتفق معهم 73.4% من الفئات السكانية الفلسطينية الأكبر سناً و55.2% من شباب منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، و55.2% من الشباب، و57.7% من الأكبر سناً في تلك المنطقة. وفي مصر اتفق 64% من السكان البالغين مع الرأي القائل بأن وسائل الإعلام تغطي أخبار قصص النجاح للرياديين، ولم تتجاوز نسبة الذين وافقوا على هذا الرأي في الجزائر 47% من السكان البالغين.³⁹

أما آراء الشباب حول دور الخوف من الفشل كعائق للزيادة، فقد أجاب 41.1% منهم بأنهم يعدونه عائقاً أمام إطلاق مشروعاتهم الريادية. ويتفق معهم 38.8% من السكان الفلسطينيين في الفئات الأكبر سناً. وكانت نسبة من اتفق مع هذا الرأي 33% في مصر و35% في الجزائر من السكان البالغين فيهما. وبالمقارنة مع تصورات الشباب في المنطقة تبين أن 35.4% من الشباب، و35.1% من الرياديين الأكبر سناً (35-64 سنة) في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يعتقدون أن الخوف من الفشل يشكل عائقاً أمام دخول معتزك ريادة الأعمال. ويرجع سبب ارتفاع نسبة الشباب الفلسطينيين بشكل خاص، والسكان البالغين بشكل عام، ممن يعدون الخوف من الفشل عائقاً أمام إطلاق مشروعاتهم الريادية، إلى ارتفاع مخاطر البدء بعمل ريادي ضمن حالة الاحتلال، وسلوك سلطات الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته المحبطة للاستثمار، بالإضافة إلى النظرة المجتمعية السلبية للفشل، وعدم وجود شبكات أمان لإسناد المشروعات الريادية (انظر الجدول رقم 7).

وتجدر الإشارة هنا إلى أهمية إيجاد الآليات المناسبة لتقليل حدة القلق والتخفيف من مشاعر الخوف من الفشل لتحسين استدامة المشروعات الريادية.

وبشكل عام كانت تصورات المواطنين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة إزاء ريادة الأعمال إيجابية وطموحة، برغم التخلف النسبي للأداء الريادي على أرض الواقع. كما يلاحظ أن الرياديين يقيمون دور وسائل الإعلام بشكل أفضل من أقرانهم في دول المنطقة (الجدول رقم 7). وتشكل هذه التصورات تربة صالحة لتعزيز النشاط الريادي من خلال بذل المزيد من الجهود لتحسين البيئة التمكينية لريادة الشباب.

الجدول 7

تصورات الأفراد (18 - 34 سنة) في فلسطين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حول بيئة الريادة ومقارنتها بفئة السكان (35 - 64 سنة) في عام 2012



64 - 35		34 - 18		التصورات
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	فلسطين	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	فلسطين	
٪39.6	٪44.2	٪42.9	٪47.5	امتلاك فرص جيدة لبدء العمل خلال الأشهر الستة القادمة
٪50.3	٪55.4	٪55.1	٪62.1	امتلاك المعرفة والمهارات المطلوبة لبدء مشروع
٪75.8	٪86.2	٪75.7	٪83.4	يعد الناس بداية مشروع جديد خياراً مهنياً جيداً
٪81.2	٪82.8	٪81.6	٪78.8	يولي الناس الرياديين الناجحين مكانة عالية واحتراماً
٪57.7	٪73.4	٪55.2	٪69.2	تغطي وسائل الإعلام العامة عادة القصص الناجحة
٪35.1	٪38.8	٪35.4	٪41.1	الخوف من الفشل يمنع الأشخاص من البدء بمشروع

المصدر: مرصد الريادة العالمي، مسح السكان البالغين (2012 APS).

النتائج والتوصيات

النتائج

عرضت هذه الدراسة سمات وخصائص في ريادة الأعمال للشباب في فئة العمر (18-34 سنة) في فلسطين، ومقارنتها مع الرياديين في فئات العمر الأكبر؛ استناداً إلى نتائج مسح السكان البالغين، واستفتاء الخبراء الوطنيين، وهي التي أجريت في عامي 2010 و2012. كما حللت المعبيقات التي تواجه ريادة الشباب، بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والتعليم والبيئة "السياساتية"، والتي نلخص أبرز نتائجها فيما يأتي:

- كانت معدلات ريادة الأعمال في المرحلة المبكرة للشباب في الفئة العمرية (18-34 سنة) في فلسطين، منخفضة بالمقارنة مع دول جنوب الصحراء الإفريقية أو دول أمريكا اللاتينية، ولكنها تقريباً في مستويات ريادة الأعمال نفسها في المرحلة المبكرة للشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أما معدلات ريادة الشباب في مرحلة الاستقرار، فقد كانت متدنية جداً؛ بسبب ارتفاع نسبة الفشل والتوقف للنشاطات الريادية للشباب خلال المرحلة المبكرة التي لم تتخطَ حاجز 42 شهراً. ويعكس ترتيب دولة فلسطين هذا الواقع؛ حيث حازت الترتيب 38 من بين 67 دولة من حيث ريادة الأعمال للشباب في المرحلة المبكرة، بينما كانت في المرتبة 58 من بين 67، من حيث معدلات ريادة الأعمال للشباب في المرحلة المستقرة.

- يقترب معدل النشاط الريادي للشباب في المرحلة المبكرة من معدل ريادة الأعمال لدى الكبار؛ حيث يقل بنحو 0.8 نقطة مئوية فقط، على حين تزداد الفجوة بينهما في مرحلة الاستقرار؛ حيث تبين أن نسبة انتشار الريادة في فئات العمر الأكبر سنًا، تزيد على نسبة الرياديين الشباب بـ 4 نقاط مئوية.
- لدى المقارنة بين نتائج المسح في عامي 2010 و2012 تبين حدوث نمو ضئيل في معدلات ريادة الشباب، لم يتجاوز 0.5 نقطة مئوية، وانخفاض عدد الرياديين في المرحلة المبكرة الناشئة (NASCENT)، بنقطتين مئويتين، بينما تضاعف عدد الرياديين الذين وظيفوا عمالاً وبدأوا بدفع أجور بنقطتين مئويتين (Baby Business)، وارتفع عدد الرياديين ممن يمتلكون و/أو يديرون مشروعات مستقرة (Established) بنصف نقطة مئوية. وهذا يعكس تحسناً في بنية القطاع وفي تحسن قدرته على الاستدامة.
- اتضح أن 46% من المشروعات الريادية للشباب نشأت بدافع الضرورة، بينما كانت هذه النسبة 37% للأكبر سنًا. وكانت نسبة مشروعات الضرورة في فلسطين أعلى مما هي عليه في معظم الدول الأخرى المشاركة في تقرير الريادة العالمي.
- يزيد النشاط الريادي للشباب على ما هو عليه لدى الشباب بنحو 4 أضعاف في المرحلة المبكرة، وكانت نسبة الرياديات في المرحلة المستقرة ضئيلة جداً مقارنة بالشباب الرياديين.
- يوجد علاقة إيجابية بين مستوى التعليم ومعدل النشاط الريادي للشباب، وكذلك تزيد المشروعات الريادية بدافع الفرصة، كلما ارتفع مستوى التحصيل العلمي للشباب.
- أظهرت النتائج وجود علاقة سلبية بين دخل الأسرة ومعدل النشاط الريادي للشباب، فكلما انخفض دخل الأسرة، ازداد توجه الشباب نحو ريادة الأعمال، وبشكل خاص لمن كان تحصيلهم العلمي في مستوى الثانوية العامة فأقل.
- يتركز 53% من النشاطات الريادية للشباب في النشاطات الاستهلاكية: (البيع بالتجزئة، والخدمات الاجتماعية)، تليها النشاطات التحويلية: (نشاطات التصنيع، وتجارة الجملة، والبناء)، بنسبة 30%.
- تبين أن أسباب توقف مشروعات الرياديين تعود إلى عدم الربحية لـ 36.5% منهم، و22.5% لأسباب شخصية، و18.2% بسبب عدم الحصول على التمويل، أما بالنسبة إلى الرياديات فيرجع تخلي 48.9% منهن عن مشروعاتهن إلى الأسباب الشخصية، مقابل 31% بسبب عدم الربحية، و4.5% بسبب عدم الحصول على التمويل.

التوصيات

يمكن تلخيص أبرز النواقص والمعوقات لريادة الأعمال للشباب الفلسطيني بما يأتي: النقص في تزويد الشباب بالمهارات الريادية والمعرفة بالأسواق، وصعوبة الوصول إلى التمويل، ونواقص البيئة القانونية

والتشريعية، والنظرة السلبية لريادة الشباب، وحواجز السوق والمنافسة. ونلخص فيما يأتي أبرز التوصيات التي من شأنها التغلب على تلك المعوقات:

أولاً: النقص في تزويد الشباب بالمهارات الريادية والمعرفة بالأسواق

- مراجعة شاملة لمناهج التعليم في الأراضي الفلسطينية، لجميع المستويات؛ لتضمينها بالمعارف والمهارات الأساسية الضرورية للرياديين وتطوير روح الريادة والتفكير الخلاق وإدارة المخاطر لدى التلاميذ بصورة تدريجية، وتأهيلهم لدخول معترك الريادة، بما فيها ريادة الأعمال.
- إصلاح نظام التعليم والتدريب المهني والتقني لإزالة أسباب النظرة الدونية للملتحقين به بإلغاء سقف التحصيل العلمي المنخفض الذي حدد له بشكل تعسفي؛ لجذب الطلبة الموهوبين الراغبين في التخصصات المهنية والتقنية، وإزالة التمييز المصطنع بينه وبين الفروع الأكاديمية، بحيث يتم إعطاء فرصة للخريجين المميزين من مراكز التدريب المهني للتقدم لبرامج التجسير؛ لتمكينهم من الالتحاق بالكليات التقنية.
- تصنيف المهن وتنظيمها لخريجي المدارس ومراكز التدريب المهنية، وتطوير مهاراتهم الإدارية ومهارات الريادة لتمكينهم من إنشاء مشروعاتهم الخاصة.
- تطوير برامج جديدة في مستويات التعليم العالي تواكب التطورات في احتياجات السوق، وخصوصاً تلك الملائمة لإطلاق الأعمال الصغيرة جداً والصغيرة.
- تطوير نشاطات تعلم تتمحور حول تطوير شخصية الطالب لتنمية قدرات الفهم وحل المشكلات تؤهله وتطور جاهزيته للحياة العملية.
- إعداد وتوظيف موجهين تربويين مدربين جيداً لنصح الطلاب والطالبات في اختيار التخصصات الأكاديمية والمهنية المطلوبة في السوق بالاستناد إلى المعلومات والدراسات الموثوق بها.
- تأهيل مدربين وإعدادهم لتدريب أكبر فئة ممكنة من الشباب على مهارات ريادية تساعدهم على تعزيز روح الريادة في أوساطهم.
- العمل على إيجاد آليات وبرامج للشراكة بين المؤسسات التعليمية ومؤسسات القطاع الخاص والحكومة؛ من أجل تدريب الخريجين وتطوير قدراتهم العملية ورفع كفاءاتهم الريادية، وتخصيص برامج لاستضافة الرياديين الشباب لشرح تجاربهم لطلبة المدارس والجامعات ومراكز التدريب المهني.

ثانياً: الوصول إلى التمويل

- توجيه المعونات الدولية لتوفير ضمانات قروض للرياديين الشباب؛ لتشجيع البنوك على تقديم القروض الصغيرة بضمانات ميسرة.

- تشجيع إنشاء صناديق لتقديم رأس المال لأغراض التأسيس (Seed Capital)، أو المشاركة بالمخاطرة (Venture Capital) أو المساهمة (Equity Capital)، تكون موجهة لتمويل المشروعات الصغيرة والصغيرة جداً والمشروعات الناشئة للشباب.
- تشجيع البنوك وتوجيهها لتمويل المشروعات الصغيرة جداً والصغيرة، وتسهيل إقراض فئات الشباب من خلال أدوات السياسة النقدية، كالإعفاء من الاحتياطي الإجباري.
- إنشاء شبكة أو شبكات من المستثمرين المساندين (Angel Investors)؛ لتقديم التمويل الميسر للمشروعات المميزة للشباب.
- تشجيع دخول مؤسسات إقراض صغير جديدة (Microfinance)، وتوجيه عملها نحو النشاطات الريادية الصغيرة الناشئة، وتوسيع شبكة فروع المؤسسات القائمة للوصول إلى الرياديين في المناطق المهمشة، وتقديم حوافز مناسبة لهذا القطاع؛ لتخفيض تكاليف التمويل عن المقترضين، وتشجيعهم على اللجوء إلى الاقتراض لتنمية مشروعاتهم.

ثالثاً: تطوير الإطار القانوني والتنظيمي لريادة الشباب

- تعديل قانون تشجيع الاستثمار؛ ليشمل المشروعات الصغيرة جداً، وتبسيط الإجراءات ورسوم تسجيل الشركات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة.
- منح إعفاءات ضريبية لأصحاب المشروعات الريادية من الشباب، وتحفيزهم على تطوير مشروعاتهم.
- تطوير البنية التحتية المساعدة على انخراط المرأة في النشاط الريادي، من خلال التوسع في إقامة دور الحضانة ورياض الأطفال؛ لإتاحة الوقت للمرأة الراغبة في دخول النشاط الريادي، وتمكينها من تحقيق طموحاتها.
- تشكيل مجالس تشغيل وريادة في المدن والأرياف، من ممثلي الحكومة والقطاع الخاص لإرشاد العاطلين عن العمل وتشجيعهم على إنشاء مشروعاتهم الخاصة ومساعدتهم على الوصول إلى الدعم الفني والمالي.
- التطوير والتشغيل لمعلومات سوق العمل؛ لتوفير المعلومات المحدثة عن بنية العرض والطلب لإرشاد مؤسسات التعليم والتدريب في تطوير المناهج والبرامج التي تستجيب لاحتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة.

رابعاً: تغيير النظرة السلبية إلى ريادة الشباب

- ضرورة توظيف وسائل الإعلام كافة، لتناول قصص النجاح للرياديين الشباب، وخصوصاً الرياديات، لمواجهة النظرة السلبية تجاه ريادة النساء.

- إنشاء مراكز إرشاد للرياديات في مختلف المناطق، وتشجيع التشبيك بين مختلف المؤسسات الأهلية الناشطة، في مجال تمكين المرأة لإنشاء برامج تدريب على المهارات الريادية بشكل مشترك.

خامساً: تمكين الرياديين من تخطي حواجز السوق والمنافسة

- ضرورة إقرار سياسات لتفضيل المنتجات الوطنية في المشتريات العامة.
- دعم برامج الترويج وفتح الأسواق للسلع الفلسطينية في السوق المحلية والأسواق الخارجية.
- تكثيف جهود مقاطعة السلع الإسرائيلية، وخصوصاً سلع المستعمرات الإسرائيلية المنافسة للمنتجات الوطنية.
- تنظيم معارض لمنتجات الرياديين الشباب في السوق المحلية، وفي الأسواق الخارجية المستهدفة.

سادساً: توصيات أخرى

- إنشاء حاضنات أعمال في المحافظات الفلسطينية كافة، وخصوصاً لقطاعات تكنولوجيا المعلومات لاستيعاب أصحاب الأفكار من الرياديين وتطوير مشروعاتهم في برامج تدريب مكثفة.
- تعزيز المشاركات مع المؤسسات المحلية والدولية في مجال تبادل الخبرات في الدعم والتطوير للريادة.

الهوامش

1. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب الإحصاء السنوي، (رام الله: ديسمبر 2013)، ص 60.
2. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية 2013 (رام الله: إبريل 2014)، ص 60.
3. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، 2012-2014 (رام الله: أوردتها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، المراقب الاقتصادي والاجتماعي العدد 37 لعام 2014)، ص 13.
4. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 38 نوفمبر 2014 (رام الله: 2014)، ص ص 13-14.
5. يشكل مسح السكان البالغين (APS) الأداة الرئيسية للمعلومات حول ريادة الأعمال منذ بدء إصدار مرصد الريادة العالمي في عام 1999، وهو ينفذ سنوياً بواسطة استمارة موحدة تجمع في الوقت نفسه، في جميع الدول المشاركة. وتبلغ عينة البحث العشوائية 2000 شخص في كل بلد يمثلون السكان البالغين (18-64 سنة)، وتخضع الاستمارة للتحديث والتدقيق سنوياً، كما يجري تدقيق البيانات وإخضاعها لفحوصات الجودة، من الفرق الوطنية، ومن اللجنة الفنية الدولية (GERA)، التي تقوم أيضاً بتحويل القيم المالية في بيانات الدول المشاركة في المسح إلى الدولار المرجح بالقيمة الشرائية (Purchasing Power Parity-PPP)؛ لتسهيل المقارنة فيما بين الدول والمناطق الجغرافية.
6. ظهر مشروع مرصد الريادة العالمي في عام 1997 كمشروع مشترك، بين كلية لندن للأعمال وكلية بابسون في الولايات المتحدة، وكان الغرض منه الاستكشاف والتقييم لدور ريادة الأعمال في النمو الاقتصادي. وبدأ بجمع بيانات سنوية موحدة للاقتصاديين البريطاني والأمريكي. وتوسعت المشاركة في المشروع؛ حيث أُعد التقرير الأول ونشر في عام 1999، بمشاركة عشر دول. وتطور المشروع بعد ذلك ليضم اليوم أكثر من 400 باحث من 99 بلداً، من بينها فلسطين التي انضمت عام 2009. والآن أصبح "المرصد" واحداً من أهم المصادر التي ترصد ظروف العمل الريادي في العالم. ومن الجدير بالذكر أن المرصد يركز على الدور الذي تقوم به الشركات الصغيرة جداً والصغيرة في التنمية، بينما كانت التحليلات التقليدية للتنمية الاقتصادية والنمو تميل إلى التركيز في المقام الأول على إسهام الشركات الكبيرة.
7. مسح الخبراء الوطنيين (NES)، هو استمارة مطولة تعبأ من خلال مقابلة 36 من خبراء من القطاعات الثلاثة: العام والخاص والمجتمع المدني، تغطي تخصصاتهم أبعاد الريادة الستة، ويجري المسح بالتزامن مع مسح السكان البالغين.
8. انظر:
- Backhouse, Jurgen Georg -Editor, Handbook of the History of Economic Thought, Springer New York Dordrecht, Heidelberg, London 2012
9. العامري والغالبي، الإدارة والأعمال (الأردن: دار وائل للنشر، 2008)، ص 172.
10. انظر:
- Russell S. Sobel, "Entrepreneurship", *The Concise Encyclopedia of Economics, Library of Economics and Liberty*, 2008 (<http://www.econlib.org/library/Enc/Entrepreneurship.html>) accessed May 15, 2014.
11. انظر
- Kreft, Steven F. and Soble, Russell S. "Public Policy, Entrepreneurship, and Economic Freedom". *Cato Journal*, Vol. 25, No. 3 (fall 2005), p. 596.

12. انظر
Reynolds, P., & Hay. M., & Camp, S., “Global Entrepreneurship Monitor: (1999) Executive Report”, *Gemconsortium*, 1999 (<http://www.gemconsortium.org/docs/download/221>), accessed April 18, 2014.
13. انظر
Zacharakis, A., & Bygrave., W., & Shepherd., D. “Global Entrepreneurship Monitor: National Entrepreneurship Assessment”, *Gemconsortium*, 2000), <http://www.gemconsortium.org/docs/download/658>) accessed May 20, 2014.
14. انظر
Donna J. Kelley, Slavica Singer, Mike Herrington, and the Global Entrepreneurship Research Association (GERA), “The Global Entrepreneurship Monitor: 2011 Global Report”, *Gemconsortium*, 2012, (<http://www.gemconsortium.org/docs/download/2409>), accessed June 6, 2014.
15. انظر
Ellis, K. & Williams, C., & Pomba, C., “Maximizing Impact of Youth Entrepreneurship support in Different Contexts” (London, United Kingdom: Overseas Development Institute, 2011).
16. المرجع السابق نفسه.
17. انظر
Kew. J, Herrington.M, Litovsky.Y, Gale.H., “Generation Entrepreneur?: The state of global youth entrepreneurship”. Global Entrepreneurship Monitor (GEM) & Youth Business International (YBI), 2013, <http://www.gemconsortium.org/docs/download/2835>
18. المرجع السابق نفسه.
19. MAS & BCBS, Adult Population Survey 2012, MAS Database
20. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، مسح السكان البالغين لعامي 2010 و2012، البيانات الخام.
21. تم احتساب النسب من قبل المؤلف بالاستناد إلى بيانات مسح السكان البالغين الذي أجراه معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) عام 2012 بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
22. المرجع السابق.
23. GEM 2013
24. GEM Tunisia National Report, p. 8
25. تم حساب القيم من قبل المؤلف من بيانات مسح السكان البالغين لعام 2012، ومن بيانات مسح القوى العاملة الخام التي أجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لنفس العام.
26. بلغ عدد العاملين (Employed Persons)، في دولة فلسطين المحتلة عام 2012 نحو 1,114 ألف شخص، منهم 858 ألف عامل فعلاً، و256 ألف عاطل عن العمل، وفق بيانات مسح القوى العاملة للعام 2013.
27. GEM Global Report, p. 61

28. يقل عدد المشاهدات في عينة المسح للشباب الحاصلين على مؤهلات الدراسات العليا، وبذلك قد تكون هذه النتائج غير دقيقة تماماً، كما يصعب فصل خريجي الدبلوم المهني عن البكالوريوس للسبب نفسه.
29. السلطة الوطنية الفلسطينية، الوقائع الفلسطينية، قرار بقانون رقم 7 لسنة 2014م، بشأن تعديل قانون تشجيع الاستثمار رقم 1 لسنة 1998م، وتعديلاته، العدد 107، 28 أيار 2014.
30. وزارة التربية والتعليم العالي، "الخطة الاستراتيجية للتطوير التربوي 2008-2012: تقرير نظام المتابعة والتقييم للعام 2009" (رام الله: 2010).
31. وزارة التعليم والتعليم العالي الفلسطينية، رابط: (<http://www.mohe.pna.ps/list/Daleel2012-2013.pdf>).
32. انظر Schoof, U. "Stimulating Youth Entrepreneurship: Barriers and Incentives to Enterprise Start-ups by Young People", SEED Working Paper No. 76, 2006, quoted in Ellis, K. & Williams, C., & Pomba, C., "Maximizing Impact of Youth Entrepreneurship support in Different Contexts", London, United Kingdom, Overseas Development Institute, 2011.
33. ماهر الحشوة، التربية من أجل الريادة في فلسطين: دراسة استكشافية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، فلسطين، 2012.
34. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 36 (فلسطين: 2014).
35. انظر Donna J. Kelley, Slavica Singer, Mike Herrington, and the Global Entrepreneurship Research Association (GERA), The Global Entrepreneurship Monitor: 2011 Global Report, Gemconsortium, 2012, (<http://www.gemconsortium.org/docs/download/2409>), accessed June 6, 2014.
36. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، مسح السكان البالغين (APA) (رام الله: 2012).
37. *Global Intrepreneurship Monitor* 2012, p. 56.
38. *Ibid*, p. 56.
39. *Ibid*, p. 56.

المصادر والمراجع

أولاً: العربية

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مجالات الدراسة والعلاقة بسوق العمل للأفراد 20-29 لسنة 2012 (فلسطين: 2013).
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب الإحصاء السنوي 2013 (رام الله: 2013).
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية 2013 (رام الله: 2014).

الحشوة، ماهر. التريبة من أجل الريادة في فلسطين: دراسة استكشافية (فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية-ماس)، 2012.

العامري، صالح، والغالبي، طاهر. الإدارة والأعمال (الأردن: دار وائل للنشر، 2008).

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). تقرير الريادة الفلسطيني 2010 (فلسطين: 2011).

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). تقرير الريادة الفلسطيني 2012 (فلسطين: 2013).

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). المراقب الاقتصادي والاجتماعي، عدد 36 (فلسطين: 2014).

وزارة التربية والتعليم العالي، "الخطة الاستراتيجية للتطوير التربوي 2008-2012: تقرير نظام المتابعة والتقييم للعام 2009" (رام الله: 2010).

ثانياً: الإنجليزية

Donna J. Kelley, Slavica Singer, Mike Herrington, and the Global Entrepreneurship Research Association (GERA), The Global Entrepreneurship Monitor: 2011 Global Report, *Gemconsortium*, 2012, (<http://www.gemconsortium.org/docs/download/2409>), accessed June 6, 2014.

Kew. J., Herrington. M, Litovsky. Y, Gale. H., "Generation Entrepreneur?: The State of Global Youth Entrepreneurship". *Global Entrepreneurship Monitor (GEM) & Youth Business International (YBI)*, 2013, <http://www.gemconsortium.org/docs/download/2835>

Kreft, Steven F. and Soble, Russell S. Public Policy, "Entrepreneurship, and Economic Freedom". *Cato Journal*, Vol. 25, No. 3 (fall 2005). <http://object.cato.org/sites/cato.org/files/serials/files/cato-journal/2005/11/cj25n3-15.pdf>

Palestine Economic Policy Research Institute-MAS. Palestine Country Report 2010, *The Global Entrepreneurship Monitor (GEM)*. (Palestine:2011).

Palestine Economic Policy Research Institute-MAS. Palestine Country Report 2012, *The Global Entrepreneurship Monitor (GEM)*. (Palestine:2013).

Reynolds, P., & Hay. M., & Camp, S., "GLOBAL ENTREPRENEURSHIP MONITOR: (1999) Executive Report", *Gemconsortium*, 1999, <http://www.gemconsortium.org/docs/download/221>

Schoof, U. "Stimulating Youth Entrepreneurship: Barriers and incentives to enterprise start-ups by young people", SEED Working Paper No 76, 2006, quoted in Ellis, K. & Williams, C., & Pomba, C., "Maximizing Impact of Youth Entrepreneurship support in Different Contexts", London, United Kingdom, Overseas Development Institute, 2011.

Zacharakis, A., & Bygrave., W., & Shepherd., D. "Global Entrepreneurship Monitor: National Entrepreneurship Assessment", *gemconsortium*, 2000, <http://www.gemconsortium.org/docs/download/658>